ثقافة العولمة ومستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها

علاء زهير الرواشدة(*)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في محافظة إربد، في ظل العولمة، ولتحقيق ذلك طورت استبانة مكونة من 42 فقرة، وأجريت على عينة قوامها (150) أسرة أردنية في محافظة إربد، تمثل المناطق الثلاث التابعة للمحافظة (المدينة، القرية، المخيم)، وحللت النتائج باستخدام اختبار T-Test، وكشفت النتيجة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغيرات الدراسة (السكن، العمر، نوع رب الأسرة، المستوى التعليمي، قطاع العمل)، كما أن نتائج الدراسة كانت مرتفعة بشكل عام على صعيد ممارسة الأسرة لهذه القيم مع أبنائها بمتوسط حسابي 4,59 وانحراف معياري 0,97. وتوصلت إلى ضرورة إجراء دراسات اجتماعية وتربوية تبحث في عملية التنشئة الاجتماعية وتعزز الديمقراطية، والعمل مع الأسر الأردنية من خلال المؤسسات المعنية لإدخال قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى حياتهم اليومية.

المصطلحات الأساسية: الثقافة، العولمة، القيم، الديمقراطية، حقوق الإنسان، التنشئة الاجتماعية.

المقدمة:

الديمقراطية ليست وليدة العصر الحديث بل تعود جذورها التاريخية إلى العصور القديمة؛ إذ نمت وازدهرت في بلاد الإغريق؛ حيث عاشت أخصب تجربة ديمقراطية في ذلك الوقت. ولقد تأثر الفكر الديمقراطي في تطوره التاريخي بظروف

(*) قسم العلوم الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، المملكة الأردنية الهاشمية. alaa_rwashdeh@yahoo.com

العصر والبيئة، ومن ثم اختلف مفهوم الديمقراطية في العصور القديمة عن مفهومها في العصور الحديثة، ولعل التجربة الديمقراطية التي شهدتها أثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد، تعتبر أبرز التجارب الديمقراطية وأخصبها في العصور القديمة (نور رسلان، 1971: 3). وتعود كلمة الديمقراطية إلى اللغة الإغريقية، التي تعني Dimos، وتعني الشعب kratos، وتعني الحكم، وبذلك يعود مدلولها إلى عهد الحضارة اليونانية القديمة. (أحمد الكفارنة، 2009: 16)، ويختلف مفهوم الديمقراطية باختلاف الفلسفات الاجتماعية والاقتصادية للدول، وتعرف الديمقراطية بأنها عملية اجتماعية تحكم الجماعة فيها نفسها بنفسها، وفيها يمثل الأعضاء تمثيلاً متساوياً في اتخاذ القرارات. وفي حالة وجود خلاف بين أعضاء الجماعة يكون القرار الفاصل للأغلبية العددية للأعضاء، في حين يجب على الأقلية أن تخضع لرأي الأغلبية، وتشير الديمقراطية إلى الحرية الفردية ما دامت لا تضر بمصلحة الجماعة (صالح أبو جادو، 1998). ويبدو أن هذا الاهتمام بالديمقراطية ليس حديثاً، بل هو قديم قدم الفلسفة الصينية، فها هو (كونفوشيوس)، فيلسوف الصين، يرجع فساد الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة؛ نظراً لاختلال الأسرة، وعجزها عن تلقين معاني الفضيلة والحب المتبادل والخير العام، كما أن أفلاطون جعل النظام التربوي هو الذي يعد الفلاسفة الذين يحكمون. (كمال المنوفي، 1979: 28).

أما القيم values: فهي مجموعة من المعايير والمقاييس المعنوية بين الناس يتفقون عليها فيما بينهم ويتخذون منها ميزاناً يزينون به أعمالهم ويحكمون به على تصرفاتهم المادية والمعنوية. والقيم قضية الإنسان الأولى ومنطلق تفكيره ومحط تأملاته؛ فجوهر الوجود الإنساني يقوم عليها ويؤسس حولها؛ إذ لا معنى لحياة الإنسان بلا قيم تحكم تفاعله مع عوامل الأفكار والأشياء من حوله، وعندما يتجرد الإنسان من قيمه الفاضلة فإنه يتجرد – في واقع الأمر – من حقيقة إنسانيته ومعناها ووجودها (ماجد زكي، 2005: 20). وإن القيم التي ترتبط بالديمقراطية ويلتزم بها الأفراد، تنتقل إليهم عبر الأجيال المختلفة، ومن أهمها: تقدير المشاركة العامة في اتخاذ القرار وضمان حرية التعبير والاهتمام الفردي بالحقوق الإنسانية والابتعاد عن استغلال الآخرين وتحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع. (وسيلة بن عامر، 2009).

والتنشئة الاجتماعية: هي العملية التي يكتسب الفرد بمقتضاها المعرفة والمهارات والاتجاهات والقيم والدوافع والأنماط السلوكية التي تؤثر على تكيف

الفرد مع بيئته الطبيعية والثقافية والاجتماعية والسياسية، وهي عملية مستمرة تبدأ منذ اللحظة الأولى لميلاد الطفل وعند اختيار اسم له وتستمر حتى وفاته (محمد تركي، 2008). ويعرف السيد 1975 التنشئة الاجتماعية بأنها: العملية التي يصبح بها الفرد عضواً في مجتمع الكبار يشاركهم نشاطهم ويمارس حقوقه وواجباته. (صالح أبو جادو، 1998: 18).

والأسرة تعتبر النواة المهمة في أي مجتمع، وتبرز أهميتها من خلال الدور الذي تضطلع به، وتمثل التنشئة الاجتماعية أهم وظائفها؛ إذ إن تربية الأجيال وإعدادهم للعيش والعمل في المجتمع عن طريق تعليمهم وإكسابهم العادات وصقل شخصيتهم أهم رافد للمجتمع، بمواطن صالح يخدم وطنه وبلده، وتؤدي دوراً كبيراً في التوعية والتنوير والتربية الوطنية وإكساب الأفراد روح المسؤولية وتدريبهم على احترام القانون، واحترام الرأي الآخر، وعلى العمل الجماعي (محمد العناقرة، ولؤي البواعنة، 2007: 6). وتعد الأسرة من أهم الروابط الاجتماعية بين الفرد والمجتمع، وعليها يقوم العديد من عناصر البنية الاجتماعية الأخرى مثل العشيرة والمجتمع وغيرهما. (حسين رمزون، وفيصل غرايبة، 1994: 83). إذاً، تؤدي الأسرة دوراً مهماً في تعليم الأبناء السلوك الديمقراطي؛ فهي تعكس ثقافة المجتمع الذي نشئ فيه، وتنمي وتحدد – في العادة – الوسائل العديدة لخبراته، ومن خلالها تتم عملية التنشئة الاجتماعية (وسيلة بن عامر، 2009).

والتنشئة الوطنية هي جزء من التنشئة السياسية التي هي – بطبيعة الحال – جزء من التنشئة الاجتماعية؛ ولذلك فإن دور الأسرة في زرع القيم الديمقراطية لا يقل أهمية عن دور المؤسسات الأخرى كالمدرسة أو الجامعة أو المسجد أو جماعات الرفاق ومؤسسات المجتمع المدني (محمد تركي، 2008).

والديمقراطية وحقوق الإنسان مصطلحان واضحا المعالم، ولكنهما مشتركان بعلاقة متبادلة؛ فالديمقراطية تعزى إلى الحكم من قبل الشعب، وحقوق الإنسان تعزى إلى الحقوق العالمية التي تنطبق على جميع الأفراد في جميع المجتمعات (جولي نورمن، 2005). والحقوق يقصد بها المصالح والحريات التي يتوقعها الفرد أو الجماعة من المجتمع بما يتفق مع معاييره. وللحقوق سلطة يخولها القانون لشخص ما تمكنه من القيام بأعمال معينة تحقيقاً لمصلحة ما، يعترف بها ذلك القانون (محمد العناقرة، ولؤي البواعنة، 2007).

وحقوق الإنسان صراع طويل ضد الاستغلال والمطالبة بالحقوق الأساسية للفرد، وبخاصة الحق في الكرامة، وترجم الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية هذه في صورة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يضم في صدر طبعته الأولى تأكيد حق كل إنسان في العدل والمساواة والكرامة والحرية والسلام (خليل عبد الحميد، 2004: 43). وأخيراً لا نغفل أهمية الأسرة في عملية التنشئة الديمقراطية باعتبارها غاية ووسيلة في آن واحد، تستطيع الأسرة من خلالها تثقيف الأبناء وتوعيتهم بمفاهيم الحوار واحترام القانون، وتأكيد قيم الاعتدال والتسامح والوسطية، وتحصينهم ضد مفاهيم العنف والتعصب والتطرف، وغيرها من محتويات ثقافة العولمة (محمد تركي، 2008).

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم واستناداً إلى أهمية العمل على احترام حقوق الأفراد ومطالبة الكثير من منظمات العولمة ومؤسساتها باحترام هذه الحقوق – أصبح لزاماً على الأسرة أن تساعد على غرس القيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان لدى أبنائها، وأن تؤدي دوراً فعالاً في توعية الأبناء، وحثهم على العمل المتميز الذي يساعدهم في حركة التنمية وبناء مؤسسات الوطن وتعزيز الثقة والانتماء في نفوسهم. وعليه، تظهر أهمية ممارسة الأسرة الأردنية للديمقراطية وحقوق الإنسان في ضوء ثقافة العولمة التي تتبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والمساواة والعدالة والسلام والحوار وتقبل الآخر، والعمل والإنجاز والعلمية والعقلانية، كمنطلقات لتوجيه سلوك المواطن العالمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كإحدى قيم العولمة ومتطلباتها مع أبنائها من خلال، تعرف بعض القيم التي يحملها الآباء ويمارسونها بالفعل، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، أبرزها:

1 – تعرف قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة الأردنية لأبنائها في ظل ثقافة العولمة.

2 – معرفة مدى اختلاف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية

وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغيرات الدراسة (نوع رب الأسرة، مكان السكن، العمر، المستوى التعليمي لرب الأسرة، مستوى دخل الأسرة الشهري).

تساؤلات الدراسة:

– ما مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في ظل العولمة؟ ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلان فرعيان، هما:

1 – ما قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة الأردنية لأبنائها في ظل ثقافة العولمة ؟

2 – إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير (مكان السكن، والجنس، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة، والعمر، وعدد أفراد الأسرة).

أهمية الدراسة ومسوغاتها:

إن أهمية أي دراسة تتحدد في ضوء ما تتوصل إليه من نتائج، يمكن أن تؤدي إلى حلول ناجحة لمشكلة محددة، أو تتحدد في ضوء ما تضيفه من خبرة علمية إلى الكم المعرفي، وهي بهذا خدمة في مجرى التطور والإبداع، ولعل ما يتطلب لإبقاء المجتمعات متقدمة ومعرفية هو تزويدها بمعارف تبصرها بأهمية المشكلات التي تواجهها في حياتها. وتتضح أهمية هذه الدراسة من خلال:

1 – الاهتمام بقضية أساسية في الحياة الإنسانية، وهي مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ومستوى ممارستها داخل الأسرة الأردنية كمتطلب لثقافة العولمة في سبيل التدريب على المشاركة العامة، واحترام الآخر، ومهارات الحوار؛ لمواجهة العنف والإرهاب والتطرف. وتحقيق المشاركة الفاعلة من قبل أفراد المجتمع في عملية الإصلاح والتحديث.

2 – لفت انتباه صانع القرار إلى ضرورة التفكير في أساليب جديدة من أجل الحفاظ على ممارسة هذه الحقوق وصيانتها، وتعزيز دور الأسرة في هذا المجال؛ بوصفها إحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وأولها، إلى جانب المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام ودور العبادة.

3 – إن ضمان تبني قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، يكفل تحقيق انتماء الفرد إلى مجتمعه ووطنه، ومساهمته الفاعلة في عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

4 – مع أهمية الاتجاه الديمقراطي في التنشئة الاجتماعية الذي رصدته الدراسات الإمبيريقية في المجتمع الأردني، فإن الحاجة إلى الديمقراطية تتنامى يوماً بعد يوم في المجتمع؛ لما لها من فائدة في النهوض بالمجتمع العربي والأسر العربية بشكل عام.

المفاهيم النظرية والإجرائية وما يرتبط بها من دراسات:

القيم: "مجموعة من المعايير والأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية؛ بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، يراها جديرة بتوظيف إمكاناته، وتتجسد خلال الاهتمامات أو الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة" (علي أبو العينين، 1988: 34). **وهي:** "تطلق على كل ما هو جدير باهتمام الفرد لاعتبارات مادية أو معنوية أو اجتماعية وأخلاقية أو دينية أو جمالية". (صالح أبو جادو، 1998: 204).

الديمقراطية: "هي التعبير والمساواة بين جميع المواطنين في المشاركة السياسية لاختيار نظامهم وحكامهم، وبهذا المعنى ليست الديمقراطية مجرد شكل للحكم أو نظام سياسي بل حياة يعيشها المواطن ويعتادها في حياته" (أحمد كفارنة: 19).

التنشئة الاجتماعية: "عملية التشكيل والتغيير والاكتساب التي يتعرض لها الطفل في تفاعله مع الأفراد والجماعات وصولاً به إلى مكانة بين الناضجين في المجتمع بقيمهم واتجاهاتهم ومعاييرهم وعاداتهم وتقاليدهم " (صالح أبو جادو، 1998: 18).

أو عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه ولغته والقيم التي تحكم سلوكه وسلوك الغير، والتنبؤ باستجابات الآخرين الإيجابية.

حقوق الإنسان: مجموعة الحقوق التي تضمن للإنسان التمتع بحياة كريمة في مختلف جوانب النشاط الإنساني (خادم العلم، 2007).

أما إجرائياً فيمكن تقديم التعريفات التالية:

الديمقراطية: ممارسة الأفراد حقوقهم وواجباتهم في إطار الأسرة والمجتمع، وضمن معاييرالمجتمع الذي يعيشون فيه وعاداته وتقاليده، وتوزيع السلطة بين جميع أفراد الأسرة.

التنشئة الاجتماعية: وهي العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد أساليب السلوك والقيم والأدوار الاجتماعية والمعايير؛ بحيث يستطيعون أن يعيشوا ويتعاملوا بقدر مناسب من النجاح.

حقوق الإنسان: هي الحقوق التي تمنح للفرد كحرية العقيدة وحرية التعبير عما في داخله وحرية العمل والعيش والتعليم وحرية التنقل، وغيرها من الحقوق.

تهتم المجتمعات المعاصرة في ظل العولمة – إلى درجة كبيرة – بالإنسان؛ لأنه صاحب التركيبة الاجتماعية والفيزيولوجية المعقدة والمتميزة عن سائر المخلوقات الكونية غير المفكرة، لذلك فهي تهتم بعملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وبالأساليب المتنوعة لهذه التنشئة، على أن تقوم على نمط الديمقراطية في التعامل داخل الأسرة الواحدة وبدرجة من الحرية في ممارسة الحقوق والواجبات المتاحة للفرد دون ممارسة الأسلوب التسلطي في عملية التعامل؛ فممارسة الديمقراطية لا تعني الحرية الكاملة وإنما المقيدة ضمن عادات المجتمع وتقاليده وأعرافه. لذلك تتناول الدراسة مستوى ممارسة الأسرة لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها (علاء الرواشدة، 2008).

والديمقراطية نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية والإنسانية، وتقوم الديمقراطية على أساس مشاركة الأفراد، كل الأفراد، في تنظيم شؤونهم وحكمهم لأنفسهم، وتعتمد على مبدأ المساواة بين الأفراد من غير تمييز ولا تمايز لأحد على آخر بسبب الجنس أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية، والكل سواسية في الحقوق والواجبات، وليس معنى هذا أن يحكم الكل وأن يدير شؤون المجتمع كل فرد فيه، ولكن معناه أن يشارك كل فرد برأيه كما هو الحال في الانتخابات النيابية، وأن يختار الأفراد من يثقون بهم ليمثلوهم في شؤون حياتهم. وهناك أنواع كثيرة من الديمقراطية: الديمقراطية السياسية، والديمقراطية الصناعية، والحكم الديمقراطي، والحياة الديمقراطية. (أحمد بركات، 1982: 30).

إذاً، الديمقراطية – بمختلف معانيها ومدلولاتها – أصبحت مطلباً وطنياً وقومياً وعولمياً وإنسانياً، يتساوى مع أهمية توفير مصادر الحياة الكريمة لكل المواطنين، وليس المطلوب من الإنسان أن يحيا مجرد حياة بيولوجية ولكن عليه أن يعيش ليفكر وينتج ويبدع متكاملاً مع الآخرين؛ ليحافظ على معالم حضارته وتراثه الإنساني، ولا ينفصل الازدهار الثقافي عن استقلال الشعوب ولا عن حرية أفرادها ولا عن حق كل مواطن في مناقشة أي قضية تمس وجوده ومستقبله، ولعل إطلاق

قدرات الفرد الخلاقة وتنميتها على النقد الاجتماعي البناء، والإصرار على ممارسة هذا النقد دوماً وعلى ضمان شروط استمرار هذه الممارسة – هي شروط تجتمع في مجملها تحت ما يسمى ترسيخ الديمقراطية الاجتماعية والسياسية، ومن بين هذه الحقوق والمسلمات حق الاختيار، وحق المشاركة، وحق التعبير، وحق النقد. وبذلك يجب ألا تخضع قدرات الفرد الخلاقة لحدود أو قيود سوى ما تفرضه عليه مسؤوليته الأخلاقية والاجتماعية (سلطان بلغيث، 2010).

والديمقراطية عندما تكون منهجاً حياتياً عاماً يمارس في الحياة اليومية وضمن العلاقات الاجتماعية، فإن ذلك يعني أنها تبدأ أول ما تبدأ من الأسرة في البيت الصغير، وتنتقل بعد ذلك إلى الدوائر الأكبر فالأكبر، متدرجة إلى أن تتوسع لتشمل كل الدوائر من حولها والمحيطة بها، ومن ثم تبنى من خلال ذلك ديمقراطية تفتح أذرعها ومساحاتها للرأي والرأي الآخر، دون مصادرة ونبذ وتهميش ومقاطعة وضغوط ووصاية وإلغاء وتعال لأحد على أحد، لمجرد الطرح المختلف والرأي المغاير، وهذه ممارسة لا تعبر أو لا تصدر إلا عن حالة مستبدة وممارسة دكتاتورية، تمارس الهيمنة والإلغاء والمصادرة والوصاية على الآخرين (ماجد زكي، 2005). وتحظى الديمقراطية الآن بتأييد شبه إجماعي؛ فهي النظام الوحيد الذي ينال رضا الشعوب وموافقتها، إلا أن هذا التأييد شبه الجماعي لم يمنع البعض من مهاجمة الديمقراطية والادعاء بأنها ليست أفضل نظام للحكم، واتفق في الهجوم على الديمقراطية، أنصار الملكية وأنصار الدكتاتورية، وقادت الفاشية الإيطالية أعنف هجوم ضد الديمقراطية. (خليل عبد الحميد، 2004: 37). ولعل أفضل تعريف للديمقراطية وأكثرها شيوعاً هو تعريف الرئيس الأمريكي لنكولن لها بأنها "حكم الشعب بالشعب وللشعب" (نور رسلان، 1971: 33).

وإن أهم الخصائص التي يجب أن يتصف بها الإنسان الديمقراطي – كما أجمع الباحثون – هي:

1 – المشاركة الاجتماعية والمساواة في هذه المشاركة.

2 – الاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين واهتماماتهم.

3 – أن يتقبل الفرد الأفراد الآخرين على أنهم متساوون معه.

4 – إذا حدث صراع بين فرد وآخر فلا يصل هذا الصراع إلى طريق العنف.

5 – أن يتقبل الفرد الصراع الذي يكون محتوماً في بعض الأحيان.

وهذا يعني أن الفرد الذي يتمسك بقيم الديمقراطية سيدفعه ذلك إلى أن يلتزم الديمقراطية في سلوكه مع الآخرين. وعندما توصل العلماء إلى تحديد خصائص السلوك الديمقراطي، أصبح من الممكن لعلماء العلوم الاجتماعية عامة وعلماء النفس خاصة دراسة هذا السلوك دراسة علمية. ويلاحظ أن علماء النفس اجتماعي عندما درسوا السلوك الديمقراطي – منذ الخمسينيات – كان معظم تركيزهم على نقيض الديمقراطية وهو التسلطية؛ فبرهنت بحوثهم على أن التسلطية ترتبط بانخفاض قوة الأنا عند الفرد، والشعور بالعداوة، وانخفاض القدرة على ضبط النفس، وعدم القدرة على التحكم في التقلبات الوجدانية، والمبالغة في تضخيم الذات، وكما نلاحظ فإن هذه على النقيض من خصائص سلوك الشخص الديمقراطي (عبدالستار إبراهيم، 1970). بذلك ابتعد علماء النفس بمفهوم الديمقراطية من معناه السياسي البحت إلى معناه العام، وهو المعنى النفسي الاجتماعي.

وتؤدي الأسرة دوراً مهماً في تعليم الفرد السلوك الديمقراطي؛ فهي تعكس ثقافة المجتمع الذي نشأ فيه، وتنمي وتحدد في العادة الوسائل العديدة لخبراته ومن خلالها تتم عمليه التنشئة الاجتماعية التي تؤدي دوراً كبيراً في تشكيل شخصيته. كما يتصف هذا الأسلوب بأن الأمور بين الوالدين والأبناء تسير بشكل تعاوني؛ بحيث يتعلم الأبناء أنهم مطالبون ببعض الواجبات بانتظام واتخاذ بعض القرارات بأنفسهم، كما يتعلمون أن للأبوين حقوقاً وامتيازات خاصة، ولا ينتظر الأبناء من والديهم أن يكونوا موقع الانتباه الدائم والرعاية المستمرة، وقد تقع الخلافات بين أفراد الأسرة التي تطبق مبدأ الديمقراطية لكنها لا تدوم طويلاً؛ حيث تعالج بالمناقشة الصريحة وبروح التعاون والمحبة.

ونظراً لتعقد مطالب الحياة وارتفاع المستوى الاجتماعي المطلوب تحقيقه للفرد في ظل العولمة، فإن المطلوب إعادة النظر في أساليب تنشئة الأسرة العربية، وفي مقدمة الاعتبارات التي تذكر بهذا الصدد تطوير العلاقات الأسرية؛ فلمعاملة الآباء أثر كبير في شخصية الأبناء، ومما يؤسف له أن كثيراً من الآباء نسي حاجة أبنائه للحب والعطف بسبب انغماسه في خضم الحياة المادية، كما أن هناك من أفرط في حبه وعطفه على الأبناء، ومن الواجب على الآباء والأمهات منح قسط من الحرية يتناسب مع المرحلة العمرية لأبنائهم، ولا ننسى أن الطفل يتقمص شخصية والديه من سن الخامسة، كما أنه يعتبر أبويه المثل الأعلى الذي يحاكيه.

(إبراهيم ناصر، 2004: 30). وهناك عوامل متعددة تجعل للأسرة هذا الدور المهم في التنشئة الاجتماعية، منها:

– طول فترة مرحلة الطفولة؛ مما يعطي للأسرة الوقت الكافي لتعليم الطفل ما تريد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– المرونة التي يولد بها الطفل؛ إذ يتميز الطفل بأنه على قدر كبير من المرونة والقدرة على تعلم مهارات متعددة واكتسابها.

– عجز الطفل؛ فيكون – خلال فترة طفولته منذ الولادة حتى البلوغ – عاجزاً عن العيش بمفرده، أو الاعتماد على نفسه اعتماداً كلياً، وخاصة في المجتمعات الحديثة، ولذلك يكون الطفل في حاجة دائمة إلى الآخر – سواء الأم أو الأب أو الإخوة – لرعايته ومساعدته في إشباع حاجاته، وخلال ذلك تكون الفرصة متاحة لتعليمه أنماطاً سلوكية متعددة؛ إذ إن الأسرة تعد المؤسسة الوحيدة التي يتأثر بها الطفل قبل المدرسة – على الأقل – بسنتين أو ثلاث (طلال مصطفى، 2008).

والأسرة أيضاً أول جماعة يعيش فيها الطفل ويشعر بالانتماء إليها، ويتعلم كيف يتعامل مع الآخرين، وهي الثمرة الطبيعية للزواج، ويلاحظ أن الأسرة تتضمن منظومة من الأدوار: كدور الأب ودور الأم ودور الزوجة ودور الأخ ودور الأخت ودور المربية، وهذه الأدوار تجري وفق تصورات قائمة في ثقافة المجتمع العامة أو في ثقافة فرعية، وتشكل هذه الأدوار منظومة العلاقات التي تسود في وسط الأسرة، ومحور التفاعل الاجتماعي والتربوي داخلها، وتتباين العلاقات القائمة في إطار الأسرة الواحدة من حيث درجة الحرية ودرجة الشدة، ويتمثل التصلب في استخدام الشدة والعنف في العلاقات الأسرية، كالضرب والشجار والعقاب الشديد والاستهتار والظلم وغياب المرونة في إطار التعامل الأسري، أما التسامح فيتمثل في المرونة والرقة والحرية واحترام الآخر والتكافؤ والعدل والمساواة، ويؤكد المربون اليوم أن أسلوب الشدة لا يتوافق مع متطلبات النمو النفسي والانفعالي عند الأطفال، بل يؤدي – في جملة ما يؤديه – إلى تكوين مركبات وعقد من النقص والضعف والإحساس بالقصور، وإلى تنمية الروح الاستلابية الانهزامية عندهم، وعندما تلجأ الأسرة إلى أسلوب الشدة مع الطفل فإنها تمارس دوراً سلبياً يتناقض مع مبدأ خفض التوتر النفسي الدائم لديه. (سلطان بلغيث، 2010).

وليصبح المجتمع ديمقراطياً يجب أن تصبح الأسرة أولاً ديمقراطية، وتكون

الأسرة ديمقراطية حين تكون مكانة الأم فيها مثل مكانة الأب، وحين يؤخذ برأي الأولاد ولا يكون المطلوب الوحيد منهم الطاعة العمياء لأب مستبد. (سحبان خليفات، 1993). والأسرة الأردنية تعتبر أسرة أبوية؛ أي أن السلطة للأب؛ فهو المسؤول عن توفير مستلزمات أفراد الأسرة الاقتصادية (نفقات)، وهو المسؤول عن الإشراف والتنسيق في مختلف الأمور التي تهم الأسرة ككل، والأسرة في المجتمع الأردني تقوم بدور التربية والتعليم لأبنائها، وتقوم بتوفير الرعاية الصحية اللائقة لهم، وتقوم بالتنشئة الاجتماعية التي تزرع من خلالها القيم النبيلة والعادات الحميدة مثل احترام القانون والدفاع عن الشرف وعن الأسرة والتمسك بالتعاليم الدينية، والإخاء والمحبة والتعاون والقناعة. والقانون الأردني سن التشريعات والقوانين التي تؤكد أهمية دور الأسرة؛ فبداية لا تتعامل الأجهزة الرسمية والأمنية مع الأطفال والمراهقين إلا من خلال التنسيق مع الأسرة، ولا ينتهي أيضاً دور الأسرة في حياة الفرد عند سن 18؛ فهناك الكثير من العادات والأعراف في المجتمع الأردني، تنظر للفرد من خلال أسرته، وليس أدل على ذلك من العادات الاجتماعية المرتبطة بالزواج أو فض المنازعات أو العطوة، (حسين رمزون، وفيصل غرايبة، 1994: 83 –86).

ومن الدراسات التي أوضحت دور الأسرة في السلوك الديمقراطي أو التسلطي، دراسة هشام شرابي بعنوان "ممارسة التسلط الأسري تجاه الأبناء"؛ حيث بين أن العائلة كمؤسسة اجتماعية هي الوسيط الرئيس بين شخصية الفرد والحضارة التي ينتمي إليها، وأن شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة، وأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل – إلى حد كبير – وتتقوى من خلال العائلة. ودراسة (طلال مصطفى) في محاولة تعرف موقف ثقافة الشباب السوري من السلطة الأبوية، وقد توصلت إلى أن هناك ثلاثة نماذج تعبر عن العلاقة القائمة بين الآباء والأبناء، يمثل أحدها نموذج الطاعة المطلقة لسلطة الآباء من قبل الأبناء، وذلك بنسبة (5%)؛ أي تدخل الآباء في جميع الأمور الخاصة بالأبناء. ويمثل النموذج الثاني موقفاً وسطياً تقوم فيه العلاقة بين الآباء والأبناء على أساس تدخل الآباء لتوجيه تصرفات أبنائهم في المواقف التي يحتاجون فيها إلى النصح والمشورة، وذلك بنسبة (92%) والنموذج الثالث – في الطرف المقابل – التحرر الكامل من سلطة الآباء؛ أي حرية الأبناء المطلقة وتحررهم من سلطة الآباء، وذلك بنسبة 3%. (وسيلة بن عامر، 2009).

ويعتمد الآباء الديمقراطيون أساليب التبصر والتفهم العميق لطبيعة الأطفال

ومشكلاتهم، ويتبنون المبادئ الحديثة في التربية؛ فالتربية لديهم هي التربية الحرة التي تعتمد على مركزية الطفل. وغني عن البيان أن التربية الديمقراطية تعتمد مبدأ النمو الذاتي الحر الطبيعي للطفل، وتقوم هذه التربية على منظومة من المبادئ، أهمها: **مبدأ الحرية، ومبدأ الحب، ومبدأ الحوار، ومبدأ المسؤولية**، (نعيم الرفاعي، 1975).

التنشئة الاجتماعية:

تعرف التنشئة الاجتماعية بوصفها "منظومة من العمليات التي يعتمدها المجتمع في نقل ثقافته بما تنطوي عليه هذه الثقافة من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد إلى أفراده، وهي بعبارة أخرى العملية التي يتم فيها دمج الفرد في ثقافة المجتمع ودمج ثقافة المجتمع في أعماق الفرد".

ويعد دور كهايم أول من استخدم مفهوم التنشئة الاجتماعية بمعناه التربوي، وأول من عمل على صوغ الملامح العلمية لنظرية التنشئة الاجتماعية. يقول دور كهايم: إن الإنسان الذي تريد التربية أن تحققه فينا ليس هو الإنسان على غرار ما أودعته الطبيعة بل الإنسان على غرار ما يريده المجتمع، فالتربية هي التأثير الذي تمارسه الأجيال الراشدة في الأجيال التي لم ترشد بعد، وتكمن وظيفتها في إزاحة الجانب البيولوجي من نفسية الطفل الصالح والاستبدال بها نماذج من السلوك الاجتماعي المنظم، التي ينظر إليها كشيء اجتماعي. ويعرفها بأنها "تنشئة اجتماعية للجيل الجديد تمارسها أجيال الراشدين؛ فالمجتمع يكون في داخل الإنسان كائناً جديداً هو الكائن الاجتماعي". (محمد عبدالهادي عفيفي، 1964).

والتنشئة الاجتماعية هي "عملية أساسية يتم بواسطتها نقل التراث الحضاري وخبرات الأجداد وقيمهم وعاداتهم إلى الأحفاد، ومنهم إلى الأجيال القادمة، وهي وسيلة الاتصال الرئيسة بين الماضي والحاضر والانتقال من الحاضر إلى المستقبل، ففيها ومن خلالها وفي نطاق الأسرة يلقن الطفل قيم مجتمعه ومثله وأهدافه وما يعتز به من إنجازات في تاريخه الطويل، فهي في الأساس وظيفة أساسية من وظائف الضبط الاجتماعي" (سلطان بلغيث، 2010).

من خلال الدراسات الاجتماعية التربوية والنفسية **يلاحظ وجود أساليب متعددة للتنشئة الاجتماعية الأسرية**، من أهمها: **الأسلوب الديمقراطي**: ويتصف هذا الأسلوب بأن الأمور بين الوالدين والأبناء – الأسرة ككل – تسير بشكل تعاوني؛

بحيث يتعلم الأطفال أنهم مطالبون ببعض الواجبات بانتظام واتخاذ بعض القرارات بأنفسهم، كما يتعلمون أن للأبوين حقوقاً وامتيازات خاصة، ولا ينتظر الأطفال من والديهم أن يكونوا موقع الانتباه الدائم والرعاية المستمرة. وقد تقع الخلافات بين أفراد الأسرة التي تطبق هذا الأسلوب، لكنها لا تدوم طويلاً؛ حيث تعالج بالمناقشة الصريحة وبروح التعاون والمحبة. أما أهم مظاهر الأسلوب الديمقراطي، فهي: اعتراف الوالدين بأن الأطفال أشخاص يختلف بعضهم عن بعض وأن كلاً منهم ينمو بشكل مستقل، بالإضافة إلى النظام والانضباط والحزم المقترن باللين، حيث يسود النظام والانضباط في المنازل التي تطبق هذا الأسلوب، ويبذل الآباء والأبناء جهودهم للمحافظة على النظام الذاتي والتفكير السليم في جميع أعمالهم؛ إذ إن لكل فرد في الأسرة حقوقاً وواجبات يعرفها الجميع ويلتزمون بها، ولمنع حدوث خلل ما في هذا النظام أو الانضباط يقيم الوالدان ضبطاً ثابتاً على أبنائهما، لكنهما يعطيان أسباب ذلك الضبط، ويضعان حدوداً ثابتة وواضحة فيما يتعلق بالأشكال السلوكية المقبولة وغير المقبولة اجتماعياً، وفي الوقت نفسه يشجعان الطفل على القيام بالسلوك الاستقلالي. وقد أوضحت الدراسات الاجتماعية، أن الطفل عندما يحاط بجو ديمقراطي في المعاملة فإن نتيجة ذلك أن يصبح أكثر تحملاً للمسؤولية في المستقبل وأكثر تحسساً للمبادئ وأكثر قدرة على الضبط الذاتي، بالإضافة إلى الشعور بالأمن والثقة بالنفس والاندماج مع الآخرين والتفاعل معهم.

وبالمقابل هناك الأسلوب اللاديمقراطي – المتسلط، والأسلوب المتذبذب، والأسلوب المتساهل، و**الأسلوب المتسيب، وأسلوب الإعجاب الزائد** بالطفل، وأسلوب التمييز بين الأبناء: (طلال مصطفى، 2008)، (نعيم الرفاعي، 1975). وتعد عملية التنشئة الاجتماعية عمليه مهمة في حياه الفرد؛ إذ يمكن من خلالها أن يكتسب القيم والاتجاهات والمعايير والسلوكيات التي تنسجم مع المجتمع والثقافة التي يعيش فيها، وتعد الأسرة إحدى المؤسسات الرئيسة التي تعنى بعملية تنشئة الأبناء؛ حيث يمارس الوالدان دورهما التربوي من أجل إكسابهم الدافع والقيم والاتجاهات التي يسعى إليها المجتمع وتتقبلها الثقافة الفرعية التي ينتمون إليها (محمد إسماعيل، 1986: 270). كما أن للتنشئة الاجتماعية أهدافاً عامة مهما اختلفت أنواعها وأشكالها، يمكن تلخيصها بما يلي: **غرس النظم الأساسية في الفرد، وغرس الطموح في النفس، وغرس الهوية في الفرد، وغرس الهوية القومية**: (إبراهيم ناصر، 2004).

القيم:

وعند الحديث عن القيم فهناك غموض يرتبط بمفهومها، نابع من ارتباطها بمفاهيم أخرى، مثل الاتجاهات والمعتقدات والدوافع والرغبات والمعايير والحاجات، ولكن القيمة شيء آخر؛ إذ إنها تتكون في مواقف المفاضلة والاختيار حين يحتم على الفرد الاختيار، بقدر ما تسمح به قدراته وإمكاناته. والقيم أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد ويحكم بها وتحدد سلوكه وتؤثر في تعلمه، فالصدق والأمانة والشجاعة الأدبية والولاء وتحمل المسؤولية والانتماء، كلها قيم يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه، وتختلف القيم باختلاف المجتمعات والجماعات الصغيرة؛ فقد تكون القيمة إيجابية وقد تكون سلبية، كالتمسك بمبدأ أو احتقاره والرغبة في البعد عنه. (أحمد بركات، 1982: 45).

ويرى الباحثون أن القيم التي ترتبط بالديمقراطية ويلتزم بها الأفراد تنتقل إليهم من ثقافتهم عبر الأجيال المختلفة، ومن أهم هذه القيم: تقدير المشاركة العامة في اتخاذ القرار، وضمان حرية التعبير، ومسؤولية الفرد عن أفعاله، والاهتمام بالحقوق الإنسانية والابتعاد عن استغلال الآخرين، وتحقيق العدالة بين جميع أفراد المجتمع (طلال مصطفى، 2008).

والقيم نوعان: موضوعية، وذاتية؛ والموضوعي أو القيمة الموضوعية هي كل شيء يحظى بالتقدير والرغبة والقبول للغالبية العظمى إن لم يكن لجميع الأفراد في المجتمع، ولأنها تعبر عن مصلحة واهتمام جميع الناس في المجتمع الواحد، على الأقل. أما القيم الذاتية : فهي كل ما يعتبر جديراً بالاهتمام والعناية لدى فرد معين، لاعتبارات خاصة به، وقد تكون نفسية أو حتى اجتماعية أو اقتصادية. (فوزية ذياب، 1980).

ويستمد المجتمع الأردني قيمه ومثله من منظومة القيم العربية الإسلامية والإنسانية، وتقوم الصلة بين أبنائه على أساس رابطة المواطنة والقيم السائدة فيه، وعلى الرؤية الملكية التي أصدرت وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية على أساسها استراتيجية عمل التنمية السياسية 2004، وركزت على ثوابت، منها: إرساء الأردن مجتمعاً معاصراً متطوراً متسامحاً منفتحاً، قوامه العدل والحق وسيادة القانون، وركيزته الحرية والعدالة الاجتماعية، وجناحاه الديمقراطية والأمن (خليف غرايبة، 2005: 141).

حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

تبلورت مفاهيم حقوق الإنسان الحديثة في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1930–1945)؛ فبعد أن وضعت الحرب أوزارها كونت الدول المستقلة منظمة الأمم المتحدة التي أصدرت ميثاقها، وقد نص على تعزيز حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ومن غير تفريق بين الرجال والنساء (المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية). وإن أول معاهدة جماعية حضّرت وصيغت في مجلس أوروبا هي (اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ووقع عليها في روما في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1950م)، وأول ما يلفت النظر في هذه الاتفاقية أنها ليست أوروبية ولا إقليمية بل هي ذات طابع عالمي، يشمل كل المناطق، وتعود فائدتها على الجميع.

وهناك أنواع كثيرة من الحقوق: حقوق اجتماعية ومدنية وسياسية، وحقوق التأليف والنشر، وغيرها من الحقوق. والحقوق الإنسانية عديدة، من أبرزها:

1 – **الحقوق السياسية**: وهي الحقوق المتصلة باختيار الحكام والمشاركة في الأمور السياسية والحكم والفكر وإبداء الرأي.

2 – **الحقوق الإنسانية**: ويقصد بها الحقوق الطبيعية لمجموع الكائنات الإنسانية، مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة أمام القانون، والحقوق الاقتصادية.

3 – **الحقوق المدنية**: ويقصد بها الحقوق التي يخولها القانون لجميع المقيمين في الدولة، وهي نسبية تتكيف أوضاعها مع الزمان والمكان، وتشمل رعاية الدولة للأجانب المقيمين فيها.

4 – **حق تقرير المصير**: وهو أحد المبادئ الأساسية والرئيسة في الفلسفة الديمقراطية، التي تؤمن بحق الفرد والجماعة والمجتمع في أن يبني الفرد نمط الحياة الذي يلائمه.

5 – **حق الانتخاب**: وهو الحق المخول – عادة – للبالغين؛ فيتيح لهم المشاركة في انتخابات أعضاء المجالس النيابية والمجالس المحلية. (محمد العناقرة، ولؤي البواعنة، 2007: 37).

النظريات المفسرة للتنشئة الاجتماعية:

يأتي هذا التأصيل النظري كمحاولة لفهم الآليات التي يتم من خلالها اكتساب القيم

والأفكار والعادات والتقاليد، والاتجاهات الموجبه والسالبة، ومن أهم النظريات – كما ذكر كل من (بول مسن وآخرون، 1986) (سلوى علي، 1996). (إبراهيم ناصر، 2004) –:

– **نظرية الصراع:** تستند مفاهيم هذه النظرية إلى مبدأ الخطيئة، الذي كان يعتقد به كثير من الفلاسفة والوعاظ، ويصور هذا المبدأ الإنسان بأن أمه حملته ثم ولدته في وضع من الخطيئة، ومن أنصار هذا المبدأ (توماس هوبز). والأطفال – بحسب هذه النظرية – يولدون ولديهم من الدوافع الفطرية الغريزية ما يحفزهم ويستثيرهم للسلوك بطريقة معينة لإشباع غرائزهم البهيمية الفجة، وتتعارض هذه الرغبة الجامحة مع متطلبات الجماعة التي ينتمي إليها الطفل. ويأتي دور التنشئة الاجتماعية عن طريق الأبوين منذ اللحظات الأولى لولادته لتحطيم إرادته البهيمية وكبح جماح غرائزه. والصراع هو الصفة الغالبة على عملية التنشئة الاجتماعية في هذه النظرية، وإن تخلي الطفل عن فطرته – بحسب رأي فرويد – يحدث بسبب الخوف من عدوان السلطة الخارجية، كما هو الحال في سلطة الأبوين، ومن ثم تتحول هذه السلطة إلى سلطة داخلية تدريجياً لدى الطفل نفسه.

– **نظرية التعلم السلوكية:** تعتبر نظرية التعلم السلوكية نظرية من النظريات التي تبحث في تعزيز الممارسة التي يقوم بها الفرد في أثناء عملية التنشئة الهادفة إلى تنشئة اجتماعية؛ بمعنى أنها نظرية تفسر العلاقة بين المؤثر والاستجابة. ومن المسلم به أن الطفل عنده دوافع تولد التوتر، وهذا يدفعه إلى أن يقوم بنشاط ما، مثال ذلك: أن الطفل في العادة يرغب في الاستحواذ على انتباه والديه، وهذا الدافع يظهر عندما يرى الطفل أباه يلعب النرد – مثلاً – مع أحد أصدقائه فإنه يحاول جلب انتباهه بأن يقوم بحركات أو أن يلعب مثل أبيه أو أن يحاول التدخل في عملية اللعب، ويتم جزاء الطفل من قبل الأب، بالمكافأة أو الزجر أو محاولة تعليمه بطريقة بسيطة، فيقلد الطفل الأب، وهنا يعتبر الباحثان (ميللر ودولارد)عمل الطفل استجابة متعلمة وفق الظروف، وهكذا نرى أن عملية التعلم السلوكية تدخل في إطار التقليد من أجل اكتساب السلوك الاجتماعي، وتتم بذلك عملية التنشئة الاجتماعية، كما أشار إلى ذلك جبرائيل تارد.

– **نظرية الدور الاجتماعي:** الدور الاجتماعي هو السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة، وهو الجانب الديناميكي له، الذي تحدده الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة، وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور واحد

داخل النظام المجتمعي الذي ينتمي إليه. فالدور الاجتماعي – إذن – نمط من الأفعال التي يقوم بها الفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها. وتحاول نظرية الدور تفهم السلوك الإنساني بالصورة المعقدة التي يكون عليها، وإن الفرد يكتسب الدور الذي يؤديه من تفاعله مع الآخرين ولا سيما الأشخاص الذين تربطهم علاقة ما: عاطفية، عائلية، مهنية..... **إلخ.**

– **نظرية التعلم بالملاحظة:** يرى أصحاب هذه النظرية أن السلوك الإنساني يكتسب بفعل المشاهدة أو الملاحظة، وأن معظم الاتجاهات والمعايير تكتسب من الأنموذج، وأن تقديم الأنموذج يعد أمراً فعالاً في التشجيع على السلوك الاجتماعي، وأكثر قدوة عندما يكون متصفاً بالدفء والحنان. وترتبط عملية التعلم بالملاحظة مع ما يقوم به الولد من تدعيم للاستجابات الصحية ومعاقبة للاستجابات الخاطئة.

ومن أبرز النظريات التي تحاول تفسير عملية التنشئة الاجتماعية نظريات (فليب روبنسون)، (Philip Robinson)؛ حيث فسرت هذه النظريات ضمن ثلاثة اتجاهات رئيسة:

1 – **نظريات التنشئة الاجتماعية غير الفعالة**: يعتبر تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) رائد هذه النظرية؛ حيث ينظر إلى التنشئة الاجتماعية على أنها مثل التعلم، تستمر باستمرار حياة الفرد، ولكن هذه العملية تكون أكثر إثارة عندما ينظر إليها كعملية ترتبط بالطفل أكثر من غيره. وتوضح عملية التنشئة الاجتماعية بالنسبة إلى بارسونز استناداً إلى نظريته التي يطلق عليها اسم (المتطلبات الوظيفية)؛ فما إن يكبر الطفل وينضج حتى يبدأ – بشكل مستمر – في مواجهة نوع من الإحباط في طريق تحقيق أهدافه، وهذا ناتج من أن المتطلبات التي يلقيها عليه والداه تزداد شيئاً فشيئاً، فيشعر بخطر فقدان حبهما إذا لم يتقبل هذه المتطلبات، لهذا يعمل الطفل على تبني استراتيجيات تأقلم جديدة من أجل تحقيق هدفه المستمر والملح، وهي استراتيجيات يمكن بدورها أن تمتد وتتوسع لتواكب المتطلبات الجديدة، وأخيراً يقوم الطفل بدمج السلوك الجديد في بنية شخصيته الطبيعية. فعلى سبيل المثال، ذلك الصراع الذي ينتج عن الشعور بالذنب لمجرد التفكير في جرح شعور الوالدين عندما يريد الطفل أن يتجاهل متطلباتهما وأوامرهما، أو مثل الصراع الذي ينتج عند الطفل من التقاء أمرين، تحقيق أحدهما يعوق تحقيق الأمر الآخر.

2 – **نظريات التنشئة الاجتماعية الفعالة:** جاء بهذه النظرية كل من (ميد وبلومر) (Mead & Blumer)، وتنص على أن عمل الإنسان يبنى ليواكب العالم في مساره بدلاً من إطلاقه وتحريره من التركيب النفسي، الذي يكون موجوداً بشكل مسبق، ويكون ذلك بوجود بعض العوامل التي تستغل هذا التركيب. ويرى أصحاب هذه النظرية أن الناس لا يستجيبون لأدوارهم ووظائفهم التي تلقى إليهم، كما أنهم لا يستجيبون للتوجيهات القيمية أو حتى للأساس المادي الذي يقوم الآخرون بعرضه عليهم ولكنهم يقومون بأنفسهم بخلق أدوارهم بفعالية في الظروف التي يعيشون فيها. وهكذا نرى أن هذه النظرية تقول بأثر البيئة العائلية. ويرى ميد أن جزءاً من النفس البشرية يطلق عليها الأنا وهي الأنا التي تقوم بالفعل، وفي هذه الحالة نقوم – نحن البشر – ببناء وجهة نظر شاملة عن أنفسنا، ومن ثم نرفض جميع الكوابح والضغوط التي تفرض علينا من قبل من هم أكثر منا شأناً وتحصيلاً (الآباء والأمهات والمعلمون)، والأنا هذه تتحكم باستمرار في تشكيل ذاتية الفرد وهويته، والجزء الآخر من النفس البشرية يطلق عليه (me)، وهو الأنا المتلقية للفعل، نتيجة لما اكتسبه الفرد من الجماعة التي تعيش حوله، والفعل هنا يقع على الفرد من قبل الآخرين.

3 – **النظريات الاجتماعية المتطرفة**: من أهم آراء هذه النظرية أن عملية التنشئة الاجتماعية تتم في مجتمع طبقي مقسم إلى مجموعة من الطبقات الاجتماعية، وأن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية طبقية بحتة؛ فكل طبقة اجتماعية لها عملية تطبيع اجتماعية خاصة بها؛ فالصغار يكتسبون تعريفاً بثقافتهم من خلال الآباء والكبار في المجتمع، كما يقوم الآباء والكبار بتعريف الصغار بالأمور الخاصة بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الصغار والكبار على حد سواء، ثم يقوم هؤلاء الصغار بتشكيل هذه الأمور وتقديرها، ثم يربطونها بالمجالات المختلفة في حياتهم. وتخلص هذه النظرية إلى أن مستوى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها فرد ما تحدد سلوك هذا الفرد مدى الحياة.

الدراسات السابقة:

– دراسة نزيه الجندي (2010). بعنوان "**التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية**" وقد هدفت إلى معرفة العلاقة بين أساليب التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية، وعلاقتها بمتغير الجنس

وعمل الأب والأم، والعمر، والمستوى التعليمي للوالدين. تكونت عينة الدراسة من (352) أباً وأماً، موزعين بالتساوي (176) أباً و176 أماً. واستخدم الباحث في دراسته استبانة بنيت على (40) بنداً، وتشير النتائج إلى وجود اتجاه إيجابي بدرجة معتدلة نسبياً لكل من الجنسين مع وجود فارق إحصائي؛ حيث إن متوسط الإناث أعلى اتجاهاً في استخدام أساليب التقبل والاهتمام، ولوحظ زيادة ممارسة أساليب الديمقراطية والتقبل والاهتمام من قبل الآباء الموظفين مقارنة بالآباء غير الموظفين، وزيادة اتجاه ممارسة أساليب المساواة والتقبل والاهتمام من قبل الأمهات غير العاملات مقارنة بالأمهات العاملات، ووجود فروق دالة إحصائياً تجاه أساليب الديمقراطية والتقبل والمساواة لصالح فئات الأعمار المرتفعة، وارتباط المستوى التعليمي للوالدين ارتباطاً موجباً باتجاهات السواء في معاملة الأبناء؛ بحيث يزيد السواء كلما زاد المستوى التعليمي.

– دراسة محمد العزاوي (2009). بعنوان "**العلاقة بين التربية الوالدية والتحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة – صنعاء**". وقد بينت النتائج أن الأسلوب الديمقراطي هو أكثر أساليب التربية الوالدية اتباعاً من قبل الآباء والأمهات، يليه التقبل ثم القسوة. وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين أساليب التربية الوالدية المختلفة ومستوى التحصيل الدراسي فإن هناك ارتباطاً موجباً بين الأسلوب الديمقراطي والتحصيل الدراسي؛ أي أنه كلما زاد استخدام الآباء لهذا الأسلوب ارتفع مستوى التحصيل الدراسي لأبنائهم.

– دراسة علي محمد الرياني (2006). بعنوان "**أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية من وجهة نظر الأبناء بمدينتي طرابلس وغريان**". تكونت عينة الدراسة من 497 طالباً: 246 طالباً، 251 طالبة – ممن يدرسون في السنتين الثالثة والرابعة بمرحلة التعليم الثانوي في كل من شعبيتي (محافظة) طرابلس وغريان، وقد اختيروا بطريقة العينة العشوائية البسيطة، واستخدمت الدراسة لجمع بياناتها الاستبانة المغلقة، وتوصلت إلى عدد من النتائج، كان أهمها: عدم وجود فروق بين أفراد العينتين في ممارسة أساليب التنشئة الوالدية التي يمارسها الوالدان مع أبنائهما في كل أساليب التنشئة الأسرية (الإهمال، التدليل، التذبذب، القسوة، الاستقلال، التسلط، المحاباة) وفق متغير السنة الدراسية ومهن الآباء، وعدم وجود فروق بين أفراد العينتين في ممارسة أساليب التنشئة الوالدية وفق أساليب التنشئة المذكورة في متغير الجنس والإقامة في الريف والحضر، باستثناء وجود فروق

معنوية وفق متغير التخصص الدراسي، لصالح الإناث، وكذلك لصالح الذكور في السنة الثالثة – القسم الأدبي – فقط على بعد أسلوب المحاباة.

– دراسة أشرف مسلم **(2003)**. بعنوان "**واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية كما يدركها الوالدان والآباء في الأسرة الفلسطينية**". وقد استطلع الباحث آراء (500) أب وأم، و(500) ابن وابنة من محافظات غزة من خلال استخدام أداة، طورت خصيصاً لتحقيق غرض الدراسة، وقد كانت أهم النتائج: أن حرية الرأي أمر متفق عليه داخل الأسرة الفلسطينية، وأن الآباء والأبناء يدركون أساليب التربية بالتوجيه والروية نفسيهما اللتين يفرضهما عليهم الوالدان. كما بينت النتائج أن وجهات نظر الأبناء والآباء متطابقة في أساليب التنشئة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بطرائق التربية وأساليب التوجيه للأبناء داخل الأسرة.

– دراسة محمود إسماعيل (2003). بعنوان "**صورة السلطة الوالدية لدى أبناء العاملين في الخارج**". **دراسة مقارنة بين الجنسين في المرحلة العمرية من (15– 17) سنة**. تكونت عينة الدراسة من (160) طالباً وطالبة، اختيروا بطريقة العينة القصدية من أربع مدارس ثانوية بحي حدائق القبة بمحافظة القاهرة، وقسمت إلى مجموعتين متساويتين: المجموعة الأولى يعمل آباؤهم بالخارج، والمجموعة الثانية لا يعمل آباؤهم بالخارج. بلغ عدد الذكور (45) طالباً، وعدد الإناث (35) طالبة، في كل مجموعة، وقد راوحت أعمارهم بين (15 و 17) سنة لمن كان آباؤهم يعملون بالخارج لفترة بين (3 و 7) سنوات. استخدمت الدراسة مقياس صورة السلطة الوالدية. وتوصلت في نتائجها إلى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صورة السلطة الوالدية لدى المراهقين من الأبناء في حالة سفر الأب وفي حالة عدم السفر عند مستوى 0,001، لصالح المجموعة التي لا يعمل آباؤهم بالخارج، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين صورة السلطة الوالدية لدى المراهقين من الأبناء باختلاف الجنس على مقياس صورة السلطة الوالدية عند مستوى 0,001 لصالح الإناث في المجموعتين.

– دراسة رولا الحافظ، (2002). بعنوان "**توزيع السلطة بين الوالدين وأثره في بعض جوانب النمو الاجتماعي للطفل**". هدفت الدراسة إلى معرفة نوع السلطة وتوزيعها بين الوالدين في الأسرة في بعض جوانب النمو الاجتماعي للطفل المتمثل في ظهور الميول القيادية وفي علاقته مع الأقران وعزله عنهم، وتأثير غياب السلطة

الأبوية المشتركة في تلك الجوانب. تكونت عينة الدراسة من 94 طفلاً من أطفال مدينة دمشق. كان عدد الذكور (50) وعدد الإناث (44)، راوحت أعمارهم بين (4و 6)، سنوات، في حين بلغ عدد الآباء والأمهات 188 فرداً، وقد سحبت العينة بالطريقة العشوائية. واستخدمت الدراسة مقياس الرضى الزواجي والتوافق الأسري واختيار صنع القرار، وقد توصلت إلى عدد من النتائج، كان أهمها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تفرد كل من الأب والأم أو اشتراكهما في السلطة وبين ظهور الميول القيادية لدى الطفل، وفي علاقاته بالأقران أو عزله عنهم، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأبناء ذوي الآباء والأمهات المتسلطين ومتوسطي التسلط في مجال القيادة عند الطفل ومجال التفاعل مع الأقران وفي مجال العزلة الاجتماعية.

– دراسة سعاد أبو زيد (2001). بعنوان "**السلطة الوالدية والشباب: دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الليبيين**". أجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية نسبية، بلغت 510 طلاب وطالبات، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات الميدانية على المقابلة المقننة بوساطة استمارة، وقامت الدراسة على مجموعة من الفروض، أدى اختبارها إلى نتائج، منها: فيما يتعلق بمتغير النوع تميل السلطة الوالدية إلى إعطاء قدر من حرية التصرف للذكور أكبر من الحرية للإناث في المجالات التي تتصل بسمعة العائلة كسماح الأبناء بالعودة في وقت متأخر للمنزل، والمبيت خارج المنزل عند الأصدقاء، وتميل السلطة الوالدية إلى المساواة بين أبنائها ذكوراً وإناثاً في المجالات التي تكون فيها سمعة العائلة غير معرضة للتهديد، وبالنسبة إلى متغير العمر للمبحوثين تتجه السلطة إلى التخفيف من حدتها مع تقدم الأبناء في العمر، وبالنسبة إلى المستوى التعليمي للآباء تبين أن تدخل الآباء في اختيار أصدقاء الأبناء يقل مع ارتفاع المستوى التعليمي، وبالنسبة إلى متغير دخل الأسرة لم يسجل فروقاً إحصائية دالة، وبالنسبة إلى فارق العمر بين الآباء وأبنائهم تبين أن تزايد فارق العمر يزيد من تدخل الآباء، وبالنسبة إلى ترتيب المبحوث بين إخوته تبين أن السلطة الوالدية تتجه إلى التعامل مع الأبناء في المركز الأول والأخير بتسامح يفوق بقية الأبناء في المراكز الأخرى.

– دراسة فاطمة نذر (2001). بعنوان "**التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية**". وكانت التساؤلات هي: هل تختلف أساليب التنشئة الاجتماعية الديمقراطية بين الأب والأم داخل الأسرة الواحدة؟ وهل تختلف نظرة الآباء عن نظرة الأبناء في أساليب التنشئة الديمقراطية داخل الأسرة الواحدة؟ وهل تختلف نظرة الأخ عن نظرة الأخت داخل الأسرة الواحدة في إدراك كل منهما

لتنشئة آبائهم وأمهاتهم؟ وما طبيعة أساليب التنشئة الاجتماعية الديمقراطية المتبعة في الأسرة الكويتية؟ اعتمدت العينة العمدية في اختيار عينة البحث؛ بحيث تتناسب مع هدف البحث، وكان مجموعها (130) أسرة كويتية، عدد مفرداتها (520): (260) أباً وأماً، و(260) ابناً وابنة بالتساوي بين الجنسين، وقد اختيروا من ثلاث محافظات (الفروانية، الأحمدي، حولي). وصممت الباحثة استمارتين: واحدة موجهة للآباء والأمهات لاستطلاع آرائهم وأخرى مماثلة موجهة للأبناء، وكانت كل استمارة تحتوي على (28) بنداً. وكانت النتائج هي: حرية الرأي أمر متفق عليه؛ بحيث لا توجد فروق جوهرية حول قضاياه وأن الحرية للجميع، وأن مناخ المنزل ليس متشدداً، وقد حددت الحرية في إطار الأدوار المنوطة بكل من الذكور والإناث، ورضي كل منهما بدوره واتسقت إجابات الآباء والأبناء، وتطابقت في كثير من البنود؛ مما يؤكد أن الأبناء يدركون أساليب التربية بالتوجه نفسه والرؤية نفسها التي يفرضها عليهم الوالدان، وتتطابق وجهات نظر الأب والأم وتتفق في أساليب التنشئة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بطرائق التربية وأساليب التوجيه للأبناء داخل الأسرة، ومنزلة البنت ورأيها ليس من الضروري أن ينتصر داخل الأسرة وبخاصة لو تعارض مع رأي الإخوة، ولا ينبغي لها أن تصر على رأيها وتتمسك به، بينما الأمر مختلف بالنسبة إلى الابن. والأسلوب العام للتنشئة الاجتماعية في الأسرة الكويتية يميل إلى الديمقراطية في جوانب كثيرة، ويبتعد في جوانب أخرى قليلاً، ومن ملامح الديمقراطية: توزيع الأدوار على الأفراد بشكل محدد، قيام الكبار برعاية الصغار، الاحترام على أساس التعامل بين الأفراد، المساواة في الاستجابة لمتطلبات الأبناء، تشجيع حرية الرأي وقبول الرأي الآخر، احترام جميع الناس دون تمييز). أما الأساليب المخالفة للديمقراطية فهي: (تعزيز القوى الذكورية في الأسرة، اعتبار الأب مصدر السلطة، عدم توافق الأب والأم في بعض أساليب التنشئة).

– دراسة سعاد الشطيطي (2001). بعنوان "**السلطة الأبوية والشباب**". هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الشباب نحو السلطة الوالدية وأنماطها وفاعليتها كوسيلة لتحقيق الضبط الاجتماعي في الأسرة والمجتمع، والكشف عن الأسباب التي تدفع الشباب للامتثال للسلطة أو الاعتراض عليها. تكونت عينة الدراسة من 520 طالباً: 250 طالباً و270 طالبة، اختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية النسبية، ومثلوا عشر كليات علمية بجامعة قار يونس، استخدمت فيها استمارة المقابلة المقننة. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أهمها:

زيادة ارتفاع مساهمة نسبة الآباء في ممارسة الأسلوب الديمقراطي في الأسرة ومشاركة الأبناء في اتخاذ القرار الأسري مع الأب، واتسام ردود أفعال الشباب بالاعتدال. وتعدد أشكال ممارسة السلطة الأبوية في الأسرة واعتماد أساليب مختلفة مع الأبناء في التنشئة، وتغلب النظرة الإيجابية على النظرة السلبية في اتجاهات الأبناء نحو سلطة والديهم، واعتبار السلطة الوالدية أمراً واقعاً يجب عدم رفضه في تصور الأبناء، وإتاحة فرص التدخل للوالدين في بعض المشكلات التي تواجه الأبناء، ورفضهم في بعض القضايا الشخصية التي تخصهم، وتميل السلطة الوالدية في الأسرة إلى المساواة بين الذكور والإناث في بعض القضايا كمجال التخصص العلمي، وعلاقة الأبناء بالأقارب، وتمنح قدراً أكبر من حرية التصرف مع الذكور في بعض القضايا المتعلقة بالخروج من المنزل والعودة إليه، وتفرض قيوداً أكبر على الإناث في ذلك، وتمثل الإناث بمقدار أكبر من امتثال الذكور للسلطة الوالدية، ويزداد الحد من تدخل السلطة الوالدية مع الأبناء بازدياد مستوى تعليم الأبوين وثقافتهما.

– دراسة علي وطفة (2000). بعنوان "**السمات الديمقراطية للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر: دراسة في الخلفيات الاجتماعية لاتجاهات طلاب المرحلة المتوسطة نحو أسلوب التعامل الديمقراطي للوالدين**"، وقد اعتمدت استبانة تضمنت مقياسين، أحدهما للأب والآخر للأم لتحديد الاتجاهات الديمقراطية والتسلطية في أسلوب التنشئة الاجتماعية في الكويت. أجريت الدراسة على عينة واسعة، بلغت 725 من طلاب المرحلة المتوسطة، وشملت ثلاث محافظات كويتية "محافظة العاصمة، ومحافظة حولي، ومحافظة الجهراء". بلغت نسبة الذكور في العينة (50,34%) مقابل (49,66%) من الإناث، وقد بلغ متوسط أعمار أفراد العينة 12,70 والمنوال 12 سنة والوسيط 13 سنة. خرجت الدراسة بنتائج علمية، قوامها أن الأسلوب الديمقراطي يأخذ أهمية كبيرة قياساً إلى الأساليب غير الديمقراطية في هذه المرحلة العمرية، وقد بينت الدراسة أهمية متغيرات الجنس ومتغير التقسيمات الإدارية والمستوى التعليمي للأبوين، ودخل الأسرة في تحديد مسار اتجاه التنشئة الاجتماعية الديمقراطية، وقد خرجت بعدد من التوصيات، أهمها تنظيم حملة إعلامية تربوية لتأكيد أهمية التنشئة على أساس الديمقراطية، وذلك انطلاقاً من أهمية الفعل الاجتماعي في بناء الإنسان القادر على مواجهة التحديات الحضارية المعاصرة التي تتجلى في التأثير الضاغط لحركة العولمة الثقافية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الإنسانية المعاصرة.

– دراسة حسين الشرعة (2000). بعنوان "**التنشئة الوالدية وعلاقتها بسمة القلق لدى طلبة الجامعة**"؛ حيث سعت هذه الدراسة إلى تعرف علاقة أساليب التنشئة الوالدية كما يدركها الأبناء بسمة القلق لديهم. تكونت عينة الدراسة من 115 طالباً و148 طالبة، من طلبة السنة الأولى بجامعة مؤتة بالأردن، وتوصلت إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين الأسلوب الديمقراطي والتسلطي وأسلوب التقبل والنبذ في التنشئة الوالدية كما يدركها الأبناء وسمة القلق لديهم ولكل من الأب والأم وعند الذكور والإناث مع سمة القلق؛ حيث كان مستوى سمة القلق لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور، ولم توجد فروق دالة إحصائياً بين إدراك الأبناء ذكوراً وإناثاً لكل من أسلوب التنشئة الوالدية التسلطي والتقبل والنبذ وعند كل من الأب والأم.

– دراسة فيشر (Fisher, 1984)، بعنوان "تباين القيم والاتجاهات بين أعضاء الأسرة الواحدة". أجريت الدراسة على (200) من طلبة الجامعة وعائلاتهم، واستخدم مقياس البورت وفيرونون ولزي. وقد وجدت الباحثة ارتباطاً مرتفعاً بين قيم الطلبة وقيم الوالدين.

– دراسة مارتين ونيكولس (Martins & Nicholes)، (1962). اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين التدين كقيمة وبعض جوانب الشخصية كالجمود والشك والتشاؤم والتسلط. أجريت على عينة من (59) رجلاً، (104) نساء، طبق عليهم مقياس المعتقدات الدينية واختبار مينسوتا المتعدد الأوجه (mmp)، وقد وجدت ارتباطاً موجباً بين الدرجة على مقياس الاعتقاد الديني والتسلطي، وهو دال عند مستوى 0,05. وقد ربط بعض الباحثين في الغرب بين النمط التسلطي في المعاملة الوالدية واضطراب الصحة النفسية لدى الأطفال والأبناء بصفة عامة. ووجد بيكر منذ (Beker, 1964) أن عدوانية الآباء وشدتهم في المراقبة تؤدي إلى اضطراب في نمو وعي الأطفال وتساعد على نمو العدوانية ومقاومة السلطة لديهم. أما الدراسات الغربية الحديثة فتربط النمط التسلطي في معاملة الأبناء بعدة اضطرابات وجدانية وسلوكية مستقبلية يواجهها الأبناء، من بينها مختلف أنماط الإدمان، مشكلات في إقامة علاقات ودية، اكتئاب، انخفاض تقدير الذات، انخفاض في اتخاذ المبادرة، وصعوبات في عملية اتخاذ القرارات. وبالمقابل، فقد تبين أن النمط الديمقراطي في معاملة الأبناء يرتبط بانخفاض الاضطرابات النفسية والسلوكية مقارنة بالأطفال

الذين عوملوا بالنمط التسلطي أو المتساهل؛ كما أن الأطفال الذين عوملوا بالأسلوب الديمقراطي يكونون أكثر أمناً وشعبية وتحصيلاً. (محمد إسماعيل، 1986: 270).

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أسلوب الدراسة: استخدم في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي بالعينة الذي يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة تعبيراً كمياً.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر الأردنية المقيمة في محافظة إربد (المدينة، والمخيم، والقرية) وعددها (188 ألف أسرة) تبعاً لدائرة الإحصاءات العامة لعام 2009.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (150) أسرة، موزعة على (المدينة، والمخيم، والقرية)، بما يتناسب وطبيعة المحافظة، واختيرت بالطريقة القصدية.

أدوات الدراسة: طورت الاستبانة وحددت فقراتها، وتعبر كل منها عن قيمة فرعية؛ وذلك لتعرف مدى توافر هذه القيم من وجهة نظر عينة الدراسة ومعرفة الأسرة الأردنية إذا ما كانت تعمل على إكسابها لأبنائها، وإلى أي مستوى، وتكونت الاستبانة من (43) فقرة، اشتملت بصورتها النهائية على (42) فقرة، وتقاس كل منها بثلاثة مستويات (موافق، لا أدري، غير موافق).

جدول (1)
تصنيف الفقرات بحسب قوتها تبعاً لمتوسطها المئوي

النسبة المئوية للفقرات	أكثر من 75%	50%–74%	25%–49%
المتوسط الحسابي للفقرات	3,97 – 4,59	3,35 – 3,90	2,76 –3,34
تصنيف الفقرة	مرتفعة	متوسطة	منخفضة

صدق أداة الدراسة:

– **صدق المحكمين:** عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على المحكمين؛ وذلك للتأكد من صلاحية كل عبارة من عباراته ودقتها ووضوحها، وتحديد مدى ارتباطها بأهداف الدراسة. وقد حذفت العبارات التي قلت نسبة اتفاق المحكمين عليها عن 90%، كما عدلت صياغة بعض العبارات الأخرى، ومن ثم فقد أصبح عدد عبارات المقياس (42) فقرة، وبعد ذلك اعتمدت الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات أداة الدراسة: تم التأكد من ثبات الأداة عن طريق الاختبار وإعادته، وذلك

بتوزيعها على عينة مكونة من (20) فرداً من خارج عينة الدراسة، مرتين بفارق أسبوعين بين المرة الأولى والمرة الثانية، وقد استخرج معامل الثبات لها، وذلك باستخراج معامل ارتباط بيرسون، فبلغ معامل الثبات على فقرات الاستبانة على نحو ما هو موضح في جدول (2).

جدول (2)
قيم معاملات ارتباط بيرسون لثبات مجالات أداة الدراسة والأداة الكلية

الرقم	نص الفقرة	قيمة معامل ارتباط بيرسون
1	أشجع أبنائي للأخذ بالثأر.	0,80
2	أشرك زوجتي في جميع القرارات الخاصة بالأسرة.	070
3	لا أمانع من تعليم أبنائي في نظام التعليم الجامعي.	0,75
4	لا أمانع من سفر زوجتي إلى خارج الوطن للعمل.	0,95
5	أشجع أبنائي على الحوار فيما بينهم.	0,75
6	أراعي المساواة ولا أفرق بين أبنائي الذكور والإناث.	0,80
7	أؤيد أن تأخذ بناتي حقهن الشرعي في الميراث دون نقصان.	0,70
8	أشجع ترشيح المرأة للانتخابات.	0,90
9	أتدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤون أبنائي من منطلق حرصي الشديد عليهم.	0,70
10	أؤيد تعدد الأحزاب السياسية.	0,65
11	أؤيد اختيار أبنائي لتخصصاتهم العلمية.	0,76
12	أؤيد أن يختار أبنائي مجال عملهم بحرية ودون تدخل من أحد.	0,85
13	أفضل تعليم أبنائي الذكور على الإناث.	0,80
14	لا أفضل أن يسكن ابني مستقلاً مع زوجته.	0,70
15	أحرص على أن تختار ابنتي شريك حياتها بنفسها.	0,80
16	أؤيد انتماء أبنائي للأحزاب السياسية.	0,90
17	أتقبل اختلاف وجهات النظر بيني وبين أبنائي.	0,95
18	أؤيد أن تختار ابنتي ملابسها الخاصة بنفسها.	0,70

تابع/ جدول (2)
قيم معاملات ارتباط بيرسون لثبات مجالات أداة الدراسة والأداة الكلية

الرقم	نص الفقرة	قيمة معامل ارتباط بيرسون
19	أجيب عن تساؤلات أبنائي بصراحة ووضوح.	0,70
20	أحترم مشاعر وأحاسيس من يخالفوني في العقيدة.	0,75
21	أعلم أبنائي بأن يدافعوا عما يؤمنون أو يعتقدون به.	0,80
22	عند حدوث مشكله مع أبنائي أصر على التدخل في حلها دوماً.	0,90
23	لا أؤمن بالحوار والتفاهم مع الآخرين في حل المشكلات.	0,80
24	أرغم الناس على اتباع رأيي ولو بالقوة.	0,78
25	أشجع أبنائي عل ممارسة العفو عند المقدرة.	0,78
26	أعتقد بأن القوانين الظالمة مبرر لارتكاب الجرائم.	0,76
27	أفضل الصرامة والحزم وعدم التهاون في تربية أبنائي.	0,80
28	أؤمن بالمثل القائل "إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب".	0,90
29	أشجع أبنائي على إقامة علاقات ودية مع أبناء الجيران.	0,95
30	أطالب بعدم معاملة المتهمين بجرائم الشرف معاملة إنسانية.	0,65
31	أؤيد ترحيل أسرة من يرتكب جريمة قتل بحق الآخرين.	0,67
32	أدعم مشاركة أبنائي في نشاطات المدرسة كتحمل للمسؤولية.	0,80
33	أرى أن عمل المرأة يؤثر على واجباتها الزوجية.	0,64
34	أنصح أبنائي بأن يعتدوا على من يسلب حقاً من حقوقهم الشرعية.	0,70
35	لا أمانع من أن تسكن ابنتي بالسكن الجامعي.	0,65
36	أمنع أبنائي من مشاهدة التلفاز واستخدام الإنترنت.	0,70
37	أشارك أبنائي اللعب في أوقات الفراغ.	0,80
38	أؤيد مساواة المواطنين أمام القانون.	0,89
39	أحدد لزوجتي (زوجي) ملابسها عند خروجها من البيت.	0,92

تابع/ جدول (2)
قيم معاملات ارتباط بيرسون لثبات مجالات أداة الدراسة والأداة الكلية

الرقم	نص الفقرة	قيمة معامل ارتباط بيرسون
40	أحث أبنائي على الاهتمام والمشاركة بقضايا الوطن.	0,95
41	أنزعج من مصادقة أبنائي لأناس لا أعرفهم.	0,85
42	لا أمانع من سفر ابنتي خارج الدولة (للتعلم والوظيفة).	0,90

يتضح من جدول (2) أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى نتائجها في حال تطبيقها على عينة الدراسة.

إجراءات الدراسة: بعد التأكد من صدق أداه الدراسة، وزعت على العينة المحددة، وذلك بعد شرح أهدافها والطلب من العينة تعبئتها بدقة وموضوعية. خلال الفترة من 2010/11/15 إلى 2011/4/25.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: جمعت البيانات الخاصة بهذه الدراسة من العينة المستهدفة، ومن ثم رمزت وأدخلت إلى الحاسوب وعولجت باستخدام البرنامج الإحصائي (Spss) للعلوم الاجتماعية. وللإجابة عن أسئلة الدراسة اتبع ما يلي:

1 – استخدام الإحصاء الوصفي والتحليلي في تحليل نتائج الدراسة لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة.

2 – لاستخراج ثبات الأداة استخدم معامل ارتباط بيرسون عن طريق الاختبار وإعادة الاختبار.

3 – استخراج التكرارات والنسب المئوية لحصر خصائص العينة.

4 – للإجابة عن السؤال الثاني استخرج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدلالة الإحصائية T - Test.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً – خصائص عينة الدراسة:

جدول (3)
متغيرات الدراسة والتكرار والنسبة لكل فئة من المتغيرات

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
متغير الجنس	ذكر	83	55,3
	أنثى	67	44,7
متغير العمر	25– 35	61	40,7
	36– 45	65	43,3
	45 – فما فوق	24	16
مكان السكن	مدينة	34	22,7
	قرية	61	40,7
	مخيم	55	36,7
المستوى التعليمي لرب الأسرة	دون الثانوية	41	27,3
	ثانوية	48	32
	جامعي	45	30
	دراسات عليا	16	10,7
قطاع العمل	قطاع حكومي	68	45,3
	قطاع خاص	45	30
	لا يعمل	37	24
إجمالي دخل الأسرة	200 دينار	41	27,3
	201 – 400 دينار	79	52,7
	401– فما فوق	30	20

يتضح من جدول (3) ارتفاع النسبة المئوية للذكور عن الإناث في عينة الدراسة؛ حيث بلغت 55,3%، في حين بلغت نسبة الإناث 44,7%. ويتضح ارتفاع

النسبة المئوية للذين كانت أعمارهم 36–45؛ حيث بلغت 43,3%، في حين بلغت نسبة الذين كانت أعمارهم بين 25 و 35؛ حيث بلغت النسبة 40,7، وبلغت النسبة من 45 فما فوق 16%. ويتضح ارتفاع النسبة المئوية في القرية حيث بلغت 40,7%، في حين بلغت النسبة في المخيم 36,7%، وفي المدينة بلغت 22,7%، ويتضح ارتفاع النسبة المئوية عند القطاع الحكومي؛ حيث بلغت 45,3% في حين بلغت النسبة في القطاع الخاص 45%، وبلغت النسبة لدى فئة لا يعمل 37%. ويتضح ارتفاع النسبة المئوية في إجمالي دخل الأسرة في الفئة 201 –400 دينار؛ حيث بلغت 52,7%، في حين بلغت النسبة في الفئة 200 دينار 27,3% وبلغت في الفئة 400 – فما فوق 20%، ويتضح ارتفاع النسبة المئوية في المستوى التعليمي في الفئة الثانوية؛ حيث بلغت 32%، في حين بلغت النسبة في الفئة جامعي 30%.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

السؤال الأول: ما مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في ظل ثقافة العولمة ؟

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة والتصنيف، لمستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في ظل ثقافة العولمة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التصنيف
1	38	أشجع أبنائي للأخذ بالثار.	3,14	1,37	ضعيفة
2	8	أشرك زوجتي في جميع القرارات الخاصة بالأسرة.	4,26	1,20	مرتفعة
3	1	لا أمانع من تعليم أبنائي في نظام التعليم الجامعي.	4,59	0,97	مرتفعة
4	33	لا أمانع من سفر زوجتي إلى خارج الوطن للعمل.	3,34	1,32	مرتفعة
5	3	أشجع أبنائي على الحوار فيما بينهم.	4,46	1,00	مرتفعة
6	4	أراعي المساواة ولا أفرق بين أبنائي الذكور والإناث.	4,38	1,13	مرتفعة
7	5	أؤيد أن تأخذ بناتي حقهن الشرعي في الميراث دون نقصان.	4,35	1,10	مرتفعة
8	24	أشجع ترشيح المرأة للانتخابات.	3,56	1,32	متوسطة

تابع/ جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة والتصنيف، لمستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في ظل ثقافة العولمة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التصنيف
9	32	أتدخل في كل صغيرة وكبيرة في شؤون أبنائي من منطلق حرصي الشديد عليهم.	3,34	1,26	ضعيفة
10	30	أؤيد تعدد الأحزاب السياسية.	3,40	1,18	متوسطة
11	12	أؤيد اختيار أبنائي لتخصصاتهم العلمية.	4,17	1,24	مرتفعة
12	17	أؤيد أن يختار أبنائي مجال عملهم بحرية ودون تدخل من أحد.	3,97	1,33	مرتفعة
13	42	أفضل تعليم أبنائي الذكور على الإناث.	2,76	1,19	ضعيفة
14	40	لا أفضل أن يسكن ابني مستقلاً مع زوجته.	2,95	1,25	ضعيفة
15	23	أحرص على أن تختار ابنتي شريك حياتها بنفسها.	3,58	1,36	مرتفعة
16	34	أؤيد انتماء أبنائي للأحزاب السياسية.	3,30	1,24	متوسطة
17	13	أتقبل اختلاف وجهات النظر بيني وبين أبنائي.	4,16	1,21	مرتفعة
18	27	أؤيد أن تختار ابنتي ملابسها الخاصة بنفسها.	3,45	1,35	مرتفعة
19	7	أجيب عن تساؤلات أبنائي بصراحة ووضوح.	4,28	1,13	مرتفعة
20	6	أحترم مشاعر وأحاسيس من يخالفوني في العقيدة.	4,34	1,07	مرتفعة
21	11	أعلم أبنائي بأن يدافعوا عما يؤمنون أو يعتقدون به.	4,18	1,19	مرتفعة
22	26	عند حدوث مشكلة مع أبنائي أصر على التدخل في حلها دوماً.	3,49	1,33	متوسطة
23	39	لا أؤمن بالحوار والتفاهم مع الآخرين في حل المشكلات.	3,03	1,33	ضعيفة
24	41	أرغم الناس على اتباع رأيي ولو بالقوة.	2,78	1,19	ضعيفة
25	9	أشجع أبنائي على ممارسة العفو عند المقدرة.	4,22	1,12	مرتفعة
26	28	أعتقد بأن القوانين الظالمة مبرر لارتكاب الجرائم.	3,44	1,27	متوسطة
27	22	أفضل الصرامة والحزم وعدم التهاون في تربية أبنائي.	3,70	1,34	متوسطة

تابع/ جدول (4)
المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والرتبة والتصنيف، لمستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في ظل ثقافة العولمة

الرقم	الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التصنيف
28	18	أؤمن بالمثل القائل "إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب".	3,90	1,31	متوسطة
29	10	أشجع أبنائي على إقامة علاقات ودية مع أبناء الجيران.	4,20	1,13	مرتفعة
30	35	أطالب بعدم معاملة المتهمين بجرائم الشرف معاملة إنسانية.	3,26	1,36	ضعيفة
31	29	أؤيد ترحيل أسرة من يرتكب جريمة قتل بحق الآخرين.	3,43	1,29	متوسطة
32	14	أدعم مشاركة أبنائي في نشاطات المدرسة كتحمل للمسؤولية.	4,14	1,20	مرتفعة
33	19	أرى أن عمل المرأة يؤثر على واجباتها الزوجية.	3,82	1,30	متوسطة
34	21	أنصح أبنائي بأن يعتدوا على من يسلب حقاً من حقوقهم الشرعية.	3,76	1,30	متوسطة
35	37	لا أمانع من أن تسكن ابنتي بالسكن الجامعي.	3,16	1,28	ضعيفة
36	36	أمنع أبنائي من مشاهدة التلفاز واستخدام الإنترنت.	3,24	1,39	ضعيفة
37	15	أشارك أبنائي اللعب في أوقات الفراغ.	4,10	1,25	مرتفعة
38	2	أؤيد مساواة المواطنين أمام القانون.	4,47	1,02	مرتفعة
39	25	أحدد لزوجتي (زوجي) ملابسها عند خروجها من البيت.	3,50	1,31	متوسطة
40	16	أحث أبنائي على الاهتمام والمشاركة بقضايا الوطن.	3,97	1,20	متوسطة
41	20	أنزعج من مصادقة أبنائي لأناس لا أعرفهم.	3,78	1,33	متوسطة
42	31	لا أمانع من سفر ابنتي خارج الدولة (للتعلم والوظيفة).	3,36	1,41	متوسطة

يتضح من جدول (4) أن المتوسط الحسابي للفقرات راوح بين 4,59 و 2,76، وحصلت عبارة "**لا أمانع من تعليم أبنائي في نظام التعليم الجامعي**" على متوسط حسابي قدره 4,59 وانحراف معياري 0,97، وهذا يدل على حرص الآباء والأمهات

الشديد على إعطاء أبنائهم الحق في التعليم في النظام الجامعي، وحصلت عبارة "**أؤيد مساواة المواطنين أمام القانون**" على متوسط حسابي، قدره 4,47 وانحراف معياري 1,02، وهذا يدل على تأييد المساواة بين جميع الأفراد دون تمييز.

وحصلت عبارة "**أشجع أبنائي على الحوار فيما بينهم**" على متوسط حسابي قدره 4,46 وانحراف معياري 1,00، وهذا يدل على تشجيع الآباء الحوار بين الأبناء بشكل كبير، وحصلت العبارة "**أراعي المساواة ولا أفرق بين أبنائي الذكور والإناث**" على متوسط حسابي، قدره 4,38 وانحراف معياري 1,13، وهذا يدل على مراعاة الأهل مبدأ المساواة في تنشئة الأبناء، وكانت العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية متوسطة هي العبارة "**أومن بالمثل القائل: إن لم تكن ذئباً أكلتك الذئاب**" بمتوسط حسابي، قدره 3,90 وانحراف معياري 1,31، وحصلت العبارة "**أرى أن عمل المرأة يؤثر على واجباتها الزوجية**" بمتوسط حسابي، قدره 3,82 وانحراف معياري 1,30، وحصلت العبارة "**أنزعج من مصادقة أبنائي لأناس لا أعرفهم**" بمتوسط حسابي، قدره 3,78 وانحراف معياري 1,33، وحصلت العبارة "**أنصح أبنائي بأن يعتدوا على من يسلب حقاً من حقوقهم الشرعية**" بمتوسط حسابي، قدره 3,76 وانحراف معياري 1,30، وقد حصلت العبارة "**أفضل الصرامة والحزم وعدم التهاون في تربية أبنائي**" بمتوسط حسابي، قدره 3,70 وانحراف معياري 1,34، وكانت العبارات التي حصلت على أقل المتوسطات الحسابية هي العبارة "**أشجع أبنائي للأخذ بالثار**" بمتوسط حسابي، قدره 3,14 وانحراف معياري 1,37، وحصلت العبارة "**لا أومن بالحوار والتفاهم مع الآخرين في حل المشكلات**" بمتوسط حسابي، قدره 3,03 وانحراف معياري 1,33، وحصلت العبارة "**لا أفضل أن يسكن ابني مستقلاً مع زوجته**" بمتوسط حسابي، قدره 2,95 وانحراف معياري 1,25، وحصلت العبارة "**أرغم الناس على اتباع رأيي ولو بالقوة**" بمتوسط حسابي، قدره 2,78 وانحراف معياري 1,19، وحصلت العبارة "**أفضل تعليم أبنائي الذكور على الإناث**" بمتوسط حسابي، قدره 2,76 وانحراف معياري 1,19. إذاً، كان مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في محافظة إربد يشير إلى ارتفاع مستوى الاتجاه العام.

وللإجابة عن السؤال الأول الفرعي، ونصه: ما قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يجب أن تكسبها الأسرة الأردنية لأبنائها في ضوء ثقافة العولمة؟

فكانت القيم هي:

1 – الحث على المساواة بين الأبناء.

2 – التشجيع على الحوار فيما بينهم؛ أي حق تقرير المصير وإبداء الرأي الآخر.

3 – الابتعاد عن استخدام العنف في التعامل مع الآخرين.

4 – حث الأبناء على المشاركة في القضايا الوطنية والسياسية.

5 – استخدام الأسلوب الديمقراطي في تنشئة الأبناء وليس الأسلوب التسلطي.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الفرعي :

ينص السؤال الثاني على ما يلي: إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير (مكان السكن، والجنس، والمستوى التعليمي، ودخل الأسرة، والعمر، وعدد أفراد الأسرة).

– متغير مكان السكن:

إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مكان السكن؟

جدول (5)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير مكان السكن

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مكان السكن؟	3,6	0,95	0,05

يتبين من التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير مكان السكن؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,6 والانحراف المعياري 0,95. لصالح فئة (المخيم)، ويعلل ذلك بسبب الظروف التي تحيط بها والمعتقدات الخاصة بها، وممارسة الآباء التنشئة الحازمة مع الأبناء.

- متغير العمر:

إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير العمر؟

جدول (6)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير العمر

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير العمر؟	3,9	0,96	0,05

يتبين من التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير العمر؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,9 والانحراف المعياري 0,96 لصالح الفئة من (45 فما فوق)، ويعلل ذلك كونهم يريدون تنشئة أبنائهم بالطريقة التي نُشِّئوا عليها وأن ممارسة الديمقراطية تضر بمصالحهم.

- متغير دخل الأسرة:

إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير دخل الأسرة؟

جدول (7)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير دخل الأسرة

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير دخل الأسرة؟	3,7	0,95	0,05

يتبين من التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير دخل الأسرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,7 والانحراف المعياري 0,95، وكانت النتيجة

لصالح الفئة ذات الدخل (200 دينار)، ويعلل ذلك كونها لا تسعى إلى ممارسة الديمقراطية مع أبنائها بل السعي إلى كسب دخل أولاً؛ لضمان الحياة لهم، ولا يوجد وقت للبحث بقضايا الأبناء وإعطائهم الحق في المناقشة والحوار وغيره من الحقوق.

- متغير نوع رب الأسرة :

إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير نوع رب الأسرة؟

جدول (8)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير نوع رب الأسرة

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير نوع رب الأسرة؟	3,5	0,85	0,05

يتبين من التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير نوع رب الأسرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,5 والانحراف المعياري 0,85 لصالح (الذكور)، ويعلل ذلك بأنه ما زالت فكرة الأب المستبد موجودة في مجتمعنا الأردني، وأن السلطة للأب وليست للأم، التي تقوم بواجباتها المنزلية وأيضاً العمل خارج المنزل.

- متغير المستوى التعليمي لرب الأسرة.

إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة؟

جدول (9)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة؟	3,8	0,90	0,05

يتبين من التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير المستوي التعليمي لرب الأسرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,8 والانحراف المعياري 0,90. كانت النتيجة في المستوى التعليمي لرب الأسرة لصالح الفئة (دون الثانوية)، لكن لا نستطيع القول إن جميع الذين لا يملكون شهادة علمية لا يستطيعون تنشئة أبنائهم على الأسلوب الديمقراطي، ولكن بالنسبة إلى هذه العينة فالآباء لا يقومون بتنشئة أبنائهم على الديمقراطية، لعدم القدرة على استخدام هذا الأسلوب مع الأبناء والخوف دائماً من التغير.

- متغير قطاع العمل:

إلى أي مدى يختلف مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير قطاع العمل؟

جدول (10)
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة لمتغير قطاع العمل

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة
هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير قطاع العمل؟	2,99	0,80	0,05

يتبين من التحليل الإحصائي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى ممارسة الأسر الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير قطاع العمل؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,99 والانحراف المعياري 0,80، وكانت النتيجة في قطاع العمل لصالح الفئة (حكومي)، ويعلل ذلك بالتزام الأب أو الأم بقوانين المؤسسة التي يعمل فيها والسيطرة على زمام الأمور.

مناقشة النتائج:

ينص السؤال الأول على ما يلي: **ما مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في ظل ثقافة العولمة؟**

يهدف هذا السؤال إلى الكشف عن مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم

الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها في محافظة إربد، وقد أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بهذا السؤال ارتفاع نسبة ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها بمتوسط حسابي يراوح بين 4,59 و 2,76، وكانت العبارات ذات المتوسط الحسابي المرتفع هي: "**لا أمانع من تعليم أبنائي في نظام التعليم الجامعي**"، فحصلت على متوسط حسابي، قدره 4,59 وانحراف معياري 0,97، وعبارة "**أشجع أبنائي على الحوار فيما بينهم**" على متوسط حسابي، قدره 4,46 وانحراف معياري 1,00، وعبارة "**أراعي المساواة ولا افرق بين أبنائي الذكور والإناث**" على متوسط حسابي، قدره 4,38 وانحراف معياري 1,13. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشطيطي (2001)، وأيضاً تتفق مع دراسة الجندي (2010)، ودراسة العزاوي (2009)، ودراسة مسلم (2003)، ودراسة أبو زيد (2001)، ودراسة نذر (2001)، والعبارات التي حصلت على متوسطات حسابية متوسطة هي العبارة "**أنزعج من مصادقة أبنائي لأناس لا أعرفهم**" بمتوسط حسابي، قدره 3,78 وانحراف معياري 1,33، وحصلت العبارة "**أنصح أبنائي بأن يعتدوا على من يسلب حقاً من حقوقهم الشرعية**" بمتوسط حسابي، قدره 3,76 وانحراف معياري 1,30، وقد حصلت العبارة "**أفضل الصرامة والحزم وعدم التهاون في تربية أبنائي**" بمتوسط حسابي، قدره 3,70، وانحراف معياري 1,34، وكانت هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة علي وطفة (2000)، ودراسة مارتنز وغارسيا (2007)، ودراسة الشرعة (2007)، ودراسة الرياني (2006). إذاً، مستوى ممارسة الأسلوب الديمقراطي في التنشئة في المجتمع الأردني كانت مرتفعة، وخاصة في مجال المساواة بين الأبناء وعدم التمييز بين الذكور والإناث والسماح لهم (الذكور، الإناث) بالتعليم، وهذا يدل على أنه مجتمع متقدم من الناحية الفكرية والثقافية. فالتنشئة الاجتماعية تبدأ من الفرد وتعود بالنفع والفائدة والازدهار للمجتمع الذي يتكون من مجموعة من الأفراد والأسر، فالتحديات التي تواجه المجتمع الأردني والعربي في ظل العولمة بحاجة إلى تنشئة سياسية وتنشئة ديمقراطية للأفراد لمواجهة التحديات والنهوض بالمجتمع. ولعل **نظريات التنشئة الاجتماعية الفعالة التي** جاء بها كل من (ميد وبلومر) (Mead & Blumer) التي تنص على أن عمل الإنسان يبنى ليواكب العالم في مساره بدلاً من إطلاقه وتحريره من التركيب النفسي الذي يكون موجوداً بشكل مسبق، ويتم ذلك بوجود بعض العوامل التي تستغل هذا التركيب.

– مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما مدى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، قطاع العمل، دخل رب الأسرة، مكان السكن)؟

وكانت النتيجة:

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير العمر لصالح الفئة 45 – فما فوق. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الجندي لصالح الفئات المرتفعة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير السكن لصالح فئة سكان المخيم.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير المستوى التعليمي لرب الأسرة لصالح الفئة ما دون الثانوي.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير قطاع العمل لصالح الفئة قطاع حكومي.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير دخل رب الأسرة لصالح الفئة (200) دينار، ولم تتفق مع أي دراسة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ممارسة الأسرة الأردنية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع أبنائها تبعاً لمتغير الجنس لصالح فئة الذكور، وتتفق مع دراسة نذر (2000) ودراسة الشرعة (2001).

وعليه، فإن آلية تشكل العولمة وتبنيها لمفاهيم الديمقراطية والمساواة والحرية.. تتم من خلال التنشئة الاجتماعية وما تتضمنه من معارف وممارسات تقع ضمن دائرة العولمة، كحرية التفكير والتعبير، وإبداء الرأي إلى جانب اكتساب الفرد لقيم الحرية والمساواة والعدالة، والإبداع والإنجاز، وإتقان العمل، وكل هذا منوط بالأسرة كأول مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، ومن ثم بباقي مؤسسات التنشئة

الاجتماعية (المدرسة، ودور العبادة، والعمل، والرفاق، ووسائل الإعلام)، ولعل النظريات التي تفسر التنشئة الاجتماعية توضح كيف يمكن للفرد اكتساب ثقافة العولمة وقيمها ومتطلباتها، كنظرية التنشئة الاجتماعية غير الفعالة، لبارسونز التي تشير إلى أن التنشئة مثل التعلم، وأن الفرد يتبنى استراتيجيات جديدة للتأقلم مع الواقع، إضافة إلى نظرية التعلم بالملاحظة، التي تشير إلى أن السلوك يكتسب بفعل الملاحظة، والاتجاهات والمعايير تكتسب من الأنموذج. ونظرية الدور الاجتماعي التي تشير إلى الدور المتوقع من الفرد في الجماعة في ضوء ما ترسمه له. فالعولمة بما تحتويه من قيم العدالة والمساواة والحوار وتقبل الآخر، والديمقراطية، ونبذ العنف والتمييز...، تعتبر واقعاً جديداً يفرض مجموعة من التحديات أمام المجتمع الأردني والعربي وبجميع مكوناته؛ مما يتطلب تبني سياسات واستراتيجيات لمواكبة هذا الواقع الجديد، ويساعد على التكيف مع متطلبات العولمة.

التوصيات:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصى بالإجراءات النظرية والعملية التالية:

1 – إجراء دراسات اجتماعية وتربوية تبحث في عملية التنشئة الاجتماعية وتعزز التنشئة الاجتماعية الديمقراطية.

2 – على الآباء والأمهات أن يعوا ويتفهموا أن أولادهم يعيشون في ظل ظروف ومتغيرات تختلف من وجوه كثيرة عن تلك الظروف التي نشؤوا فيها، كالعولمة ومجتمع المعرفة، والتنافسية، والجودة، وغيرها من متطلبات العالمية.

3 – إدخال مساق تعليمي لكل من طلاب المدارس والجامعات لتنمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

4 – إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع.

5 – تبني استراتيجيات إعلامية تؤكد التنشئة الاجتماعية المعززة للممارسة الديمقراطية في التعامل مع الأبناء.

6 – تعزيز التوجه الإعلامي العربي والوطني من أجل تعزيز المفهوم الديمقراطي وحقوق الإنسان في الحياة الاجتماعية بوصفه ضرورة تاريخية من أجل بناء الوطن، ومن أجل بناء إنسان أكثر قدرة على المواجهة والتحدي.

7 – العمل مع الأسر الأردنية من خلال المؤسسات المعنية لإدخال قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الحياة اليومية.

8 – تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المراجع :

إبراهيم ناصر (2004). **التنشئة الاجتماعية**. الطبعة الأولى، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع.

أحمد عارف الكفارنة (2009). **التجربة الديمقراطية الأردنية تجربة الخمسينات والتجربة الحديثة. 1956، 2007**، الطبعة الأولى. عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع.

أحمد لطفي بركات (1982). **القيم والتربية**. الرياض: دار المريخ.

أشرف مسلم (2003). واقع التنشئة الاجتماعية الديمقراطية كما يدركها الوالدان والآباء في الأسرة الفلسطينية، رسالة ماجستير، عين شمس بالتعاون مع جامعة الأقصى.

بول مسن، وجون كونجر، وجبروم كاجان (1986). **أسس سيكولوجية الطفولة والمراهقة:** ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة، الطبعة الأولى. الكويت: مكتبة الفلاح.

جولي نورمن (2005). **الديمقراطية وحقوق الإنسان: المفاهيم والتطبيقات في فلسطين**. www.phimg.orgarabic democracy. Rtm 2005.

حسين رمزون وفيصل غرايبة (1994). **قراءات في المجتمع الأردني**. عمان: مجدلاوي للنشر والتوزيع.

حسين سالم الشرعة (2000). التنشئة الوالدية وعلاقتها بسمة القلق لدى طلبة الجامعة، **مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية**، 12 (1)، 126.

خادم العلم (2007). **التعريف بحقوق الإنسان، موسوعة الدهشة،**
< http://www.dahsha.com/viewartical.php?id = 2g8 >

خليف غرايبة (2005). **التربية الوطنية في الأردن**. الأردن، إربد: دار الكتاب الثقافي.

خليل عبد الحميد (2004). **الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان**. الطبعة الأولى، جامعة القاهرة: مكتبة دار القاهرة.

رسلان نور رسلان (1971). **الديمقراطية بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي**، جامعة القاهرة: دار النهضة العربية.

رولا الحافظ (2002). توزع السلطة بين الوالدين وأثره في بعض جوانب النمو الاجتماعي للطفل، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

سحبان خليفات (1993). **الديمقراطية في الأردن: سياقها الدولي وشروطها الموضوعية**، الطبعة الأولى، عمان: دار آفاق للنشر والتوزيع.

سعاد أبو زيد (2001). الوالدية السلطة والشباب دراسة ميدانية اجتماعية لعينة من الطلبة الليبيين، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة الأردنية.

سعاد الشطيطي (2001). السلطة الأبوية والشباب، دراسة ميدانية اجتماعية لعينة من الطلبة الليبيين، رسالة ماجستير، غير منشورة.

سلطان بلغيث (2010). **واقع التنشئة الاجتماعية في عصر الثقافة الكونية**. مركز النور للدراسات. http://domain1/36929.sites.fasthests.com/research.asp

سلوى علي (1996). أساليب التنشئة الاجتماعية في التربية كما يدركها الأبناء في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس.

صالح أبو جابر (1998). **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. الطبعة الأولى. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

طلال عبد المعطي مصطفى (2008). **دور التنشئة الاجتماعية في تكوين السلوك الديمقراطي**. جامعة دمشق: قسم علم الاجتماع.

عبد الستار إبراهيم (1970). **التسلطية وقوة الأنا في/ لويس ملكية (تحرير)** قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.

علاء الرواشدة (2008). **العولمة والمجتمع**. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

علي محمد الرياني (2006). أساليب التنشئة الاجتماعية الوالدية من وجهة نظر الأبناء بمدينتي طرابلس وغريان، رسالة ماجستير، غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا الجماهيرية.

علي الخليل أبو العينين (1988). **القيم الإسلامية والتربية**. المدينة المنورة: مكتبة إبراهيم الحلبي، 34.

علي وطفة (2000). السمات الديمقراطية للتنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي المعاصر، دراسة في الخلفيات الاجتماعية لاتجاهات طلاب المرحلة المتوسطة نحو أسلوب التعامل الديمقراطي للوالدين، رسالة ماجستير.

فاطمة نذر (2001). التنشئة الديمقراطية كما يدركها الوالدان والأبناء في الأسرة الكويتية، دراسة ميدانية، **مجلة العلوم الاجتماعية**، ا 29 (4): 87 – 113.

فوزية ذياب (1980). **القيم والعادات الاجتماعية**. بيروت: دار النهضة العربية.

فيصل عايض الهاجري (2008). **الأسرة والتنشئة الأسرية**. http://www.kuwait25.com/ ab7ath/view.php?tales_id = 503، منتدى كليه التربية.

كمال المنوفي (1979). التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، 6(4)، 55.

ماجد زكي (2005). **تعلم القيم وتعليمها تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم**، الطبعة الأولى. جامعة اليرموك: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

محمد تركي بني سلامة (2008). دور الأسرة الأردنية في التربية الوطنية، **السوسنة صحيفة حرة مستقلة**، 6/9/2008، الساعة 00:15.

محمد العزاوي (2009). العلاقة بين التربية الوالدية والتحصيل الدراسي لتلاميذ المرحلة الأساسية، ، رسالة ماجستير، http: www. yemen. nicinfo.

محمد عماد الدين إسماعيل (1986). **الأطفال مرآة المجتمع**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

محمد العناقرة وآخرون (2007). **التربية الوطنية**. السلط: جامعة البلقاء التطبيقية.

محمد الهادي عفيفي (1964). **التربية والتغير الثقافي**. القاهرة: مكتبه الأنجلو، مصر.

محمود محمد إسماعيل (2003). صورة السلطة الوالدية لدى أبناء العاملين في الخارج، دراسة مقارنة بين الجنسين في المرحلة العمرية من (15–17)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عين شمس.

نزيه الجندي (2010). التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة دمشق، **مجلة جامعة دمشق**، م 26 (3)، 17.

نعيم الرفاعي (1975). **الصحة النفسية دراسة في سيكولوجية التكيف**. القاهرة: مطبعة الكتبي.

وسيلة بن عامر (2009). تصور الشباب للسلوك الديمقراطي في ظل التربية الأسرية، دراسة، 3 آب (أغسطس)، وحدة المعرفة، 16 k/ com .knoll.gogle

Becker, W. (1964). Consequences of different kinds of parental discipline.- In M.

Fisher, G. S. (1984). *Relationship of attitudes, opinions and values among members. Berkely*, calif. University press.

Martin, C. & Nickols.R. C, (1962): Personality and religions belief, *Jour. of Personality and Social Psychology*, oct.: 3-8.

Martinez & Garcia. (2007). *Political socialization*. London. Oxford university Press.

قدم في: أغسطس 2011

أجيز في: فبراير 2012

Globalization Culture and the Level of Jordanian Families' Practice of Democratic Values and Human Rights with their Children

Alaa Al-Rwashdeh*

This study aims to detect the level of the Jordanian family's practice of democratic values and human rights with their children in the governorate of Irbid, with regard to globalization. To achieve this goal, a questionnaire was developed consisting of 42 paragraphs; the sample of the study consisted of (150) Jordanian families in the governorate of Irbid representing the three areas in the governorate (city, village, camp). To obtain analytical results, data was analyzed by using the T-Test, which revealed the presence of statistically significant differences in the level of Jordanian families' adherence to democratic values and human rights while dealing with their children. Such differences were assessed in terms of the study's variables (place of residence, age, gender of household head, educational level, employment). The results of the study showed a rather high level of democratic practices, with an average of 4.59 and an arithmetic standard deviation of 0.97. The study recommended further engagement in sociological and educational studies that aim at raising awareness among Jordanian families, through the relevant institutions, of the importance of adopting democratic and human rights values in their daily practices.

Keywords: Culture , Globalization , Democracy, Values , Human Rights, Social upbringing.